المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠/١٠/٢٠٢٠ الموافق ٣ ربيع الأول ١٤٤٢هـ العدد ٤٦١ السنة الثامنة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

هكذا حوّل نتنياهو الشرطة الإسرائيلية إلى أداة سياسية لقمع المتظاهرين ضده!

صفحة (٢)

كشوف الاستخبارات الإسرائيلية تنطوي على فرص كثيرة وأيضاً على مجموعة مخاطر!

صفحة (٣)

الاحتجاجات على نتنياهو: السبب الاقتصادي حاضر بقوة. (رويترز)

تقرير دولي:

إسرائيل من أغلى الدول وموجة غلاء أخرى ستداهم الأسواق قريباً!

كتب برهوم جرايسي:

أظهرت تقارير جديدة أن السوق الإسرائيلية مقبلة على موجة غلاء في أسعار المواد الغذائية، لتنضم إلى ارتفاع طرأ على أسعار الخضراوات والفواكه في الشهر الماضي. إلا أن هذا الغلاء لا ينعكس بصورة حقيقية في تقارير التضخم المالي الذي تراجع في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام بنسبة ٠,٧٪. في حين دلت تقارير على أن الجمهور الإسرائيلي قلق من المستقبل، وبات يفضل تكديس الأموال في البنوك على صرفها. وفي المقابل، قال تقرير جديد لوزارة المالية إن شهر أيلول الماضي، أظهر تراجعا في عدد متلقي الرواتب بنحو ١٠٠ ألف شخص، وهؤلاء يشكلون قرابة ٢,٥٪ من القوة العاملة في إسرائيل.

فقد قال التقرير الدوري لمكتب الإحصاء المركزي في نهاية الأسبوع الماضي، إن التضخم المالي في شهر أيلول الماضي، سجل تراجعا بنسبة ٠,١٪، ومنذ مطلع العام الجاري تراجع التضخم بنسبة ٠,٧٪، وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، تراجع التضخم بالنسبة ذاتها بنسبة ٠,٧٪.

وكان تراجع التضخم في الشهر الماضي، أيلول، مفاجئا نوعا ما، رغم أنه لا يخرج عن وتيرة التضخم الغالبة في العام الجاري، بفعل تراجع حركة السوق. ولكن شهر أيلول الماضي شهد غالبية موسم الأعياد العبرية، وبالأساس التحضير لها، وكان من المفروض أن يشهدا ارتفاعا ولو طفيفا في الأسعار، إلا أن التضخم تراجع.

وقال مكتب الاحصاء في تقريره، إن الإغلاق الذي طال الأسبوعين الأخيرين في الشهر الماضي ذروة الأعياد اليهودية، أدى إلى تراجع في حركة السوق، ووقف قطاعات استهلاكية كليا. ورغم هذا، فقد سجلت أسعار الخضراوات والفواكه الطازجة ارتفاعا حادا بنسبة ٧,٢٪، في حين أن المواد الغذائية الأساسية الأخرى، سجلت تراجعا طفيفا يقل عن ١٪ (٠,٦٪).

وقد سبق تقرير مكتب الإحصاء تقرير آخر، قال إنه في فترة الأعياد العبرية، سجلت المواد الاستهلاكية الأساسية ارتفاعا بأسعارها، بحجج مختلفة، ولكن الارتفاع الأكبر كان في أسعار الخضراوات والفواكه، بنسبة مئوية عالية، تراوحت ما بين ٢٦٪ في أدناها، وحتى ٧٦٪ كما في حالة الخيار، والبندورة- ٥٩٪.

وفي سياق متصل قال تقرير جديد إن المواد الغذائية التي تعتمد القمح والذرة والصويا، مرشحة لارتفاع أسعارها في الأشهر القليلة المقبلة، على ضوء ارتفاع أسعارها عالميا، بحجة تراجع المحاصيل في الأسواق العالمية بنسبة ١١٪. ونجم عن هذا التراجع، ارتفاع أسعار القمح في الأسواق العالمية بنسبة ١٧٪، والصويا بنسبة ١٦٪، والذرة بنسبة ١٢٪.

وتراجع التضخم في شهر أيلول بنسبة ٠,١٪، ومنذ مطلع العام بنسبة ٠,٧٪، يقرّب تحقيق تقديرات بنك إسرائيل الصادرة في ربيع العام الجاري، بأن التضخم المالي سيسجل هذا العام تراجعا غير مسبوق في إسرائيل، بنسبة ١,٢٪، إذ أن أعلى نسبة تراجع كانت في العام ٢٠١٥، بنسبة ١٪.

ويعكس هذا التراجع حالة ضعف الحركة التجارية، وتوقف قطاعات استهلاك وصرف كليا تقريبا منذ ما بات يقارب ٧ أشهر، مثل قطاع السياحة والنقل الجوي. ففي الربع الثاني من العام الجاري تراجع الاستهلاك بنسبة ٥٠٪ وفق تقرير لمكتب الإحصاء المركزي، وكان التراجع في كافة جوانب الاستهلاك، وحتى المواد والبضائع الاستهلاكية الأساسية، ما يعكس عدم ثقة الجمهور بالمستقبل من جهة، وأيضا تراجع القوة الشرائية، مع ارتفاع البطالة بأربعة أضعاف عما كانت عليه في نهاية العام الماضي، من ٣,٤٪، إلى ١٤٪ اليوم.

ومن مؤشرات تراجع استهلاك الجمهور، عدا تراجع القوة الشرائية بفعل اتساع البطالة، هو ما أشار اليه تقرير لبنك إسرائيل صدر في الأسبوع الماضي، قال فيه إن أموال الجمهور في الحسابات البنكية الجارية، ارتفعت بنسبة ٢٠٪، من ٣٤٨ مليار شيكل في مطلع العام، إلى ٤١٥ مليار شيكل (١٢٢ مليار دولار) في نهاية أيلول الماضي.

وقد أجرت صحيفة «كالكاليست» مقارنة مع أزمات اقتصادية سابقة، ووجدت أن ارتفاعا بنسبة ٢٠٪ في الأموال في الحسابات الجارية، في أوج الأزمة الحالية، مقابل ارتفاع بنسبة ٤٪ في ذات الفترة من العام الماضي، هي نسب مشابهة لأزمات اقتصادية سابقة في العقدين الأخيرين، مثل أزمة ٢٠٠١- ٢٠٠٢ وأزمة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩. إلا أن الفارق الآن هو في حجم الأموال، ففي حين كان حجم الأموال في الحسابات الجارية في العام ٢٠١٠، حوالي ٧٠ مليار شيكل، فإن الحديث يدور اليوم عن ٤١٥ مليار شيكل، أي أكثر بستة اضعاف.

وقالت الصحيفة إن المديرين العامين لكبرى البنوك اجتمعوا في الشهر الماضي مع وزير المالية يسرائيل كاتس، وحذروه من أن ظاهرة تكديس الأموال في الحسابات الجارية، التي لا تحصل على فوائد بنكية، سيؤدي إلى تعميق الركود الاقتصادي، وتراجع الإنتاج، وبالتالي تعميق الأزمة الاقتصادية أكثر.

الدولة الأغلى

تحت عنوان «الدولة الأغلى» نشر المحلل الاقتصادي البارز سيفر بلوتسكر مقالا في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، استعرض فيه نتائج مسح عالمي يجريه البنك الدولي، مرّة كل بضع سنوات، تبين فيه أن مستوى الأسعار، مقارنة بمستويات الدخل في إسرائيل، هي من الأعلى في العالم، ففي حين كانت إسرائيل أغلى بنسبة ٤٢٪ من معدل الأسعار في العالم، في العام ٢٠١١، الذي شهد في صيفه حملة احتجاجات شعبية، ضد ارتفاع كلفة المعيشة، فإن التقرير الأخير الذي صدرت نتائجه في الأيام الأخيرة عن العام ٢٠١٧، بيّن أن معدل الأسعار في إسرائيل كان أعلى بنسبة ٦٨٪ من معدل الأسعار في العالم.

ويشير بلوتسكر إلى أن أسعار البيوت وحدها، التي كانت من أبرز عناوين حملة الاحتجاجات الشعبية، ارتفعت بنسبة ١٢٠٪. ويقول في مقاله إنه «في شهر أيلول ٢٠١١، انتهت حملة الاحتجاجات، تراجعت، تفرقت، تم تفريقها. فهل حققت أهدافها؟ وبكلمات سياسية أكثر، هل حكومات إسرائيل منذ ذلك الحين أوفت بوعودها، لخفض كلفة المعيشة؟ الجواب: كلا وكلا. فمنذ العام ٢٠١١ ابتعدت إسرائيل أكثر، عن مستوى الأسعار القائم في الدول الغربية المتطورة، وباتت كلفة المعيشة أكثر بكثير كلفة وغلاء. ومعلومات المقارنة هذه، والتي نعتمد عليها كما ذكر، يزودنا إياها تقرير جديد للبنك الدولي، الذي يعرض معطيات مقارنة دولية، وشاملة حول مستويات الأسعار، في ١٧٦ دولة، تشارك في مبادرة البنك الدولي التي انطلقت لأول مرة في سنوات السبعين من القرن الماضي».

ويقول بلوتسكر إن المقارنة السابقة كانت تتعلق بالعام ٢٠١١، وكان معدل الأسعار في إسرائيل أعلى بنسبة ٤٢٪ من معدل الأسعار العالمي. ولكن إسرائيل لم تكن وحيدة، في ذلك العام، في ارتفاع كلفة المعيشة في الدول الأوروبية الغربية، ولا الدول النامية. فمثلا في ألمانيا وإيطاليا كانت الأسعار في ذلك العام أعلى مما هي في إسرائيل. كما أن معدل الأسعار في النمسا وبلجيكا وفرنسا كان أعلى من مستوى الأسعار في إسرائيل بنسبة ٤,٥٪، وفي هولندا وبريطانيا أكثر بنسبة ٧,٥٪، وفي فنلندا أعلى بنسبة ١٦٪، وفي الدانمارك أعلى بنسبة ١٦٪، وفي السويد بنسبة ٢٦٪. أما في الولايات المتحدة الأميركية فإن معدل الأسعار كان أقل بنسبة ١١٪ مما هو في إسرائيل.

ويستذكر بلوتسكر كيف أنه في أعقاب حملة الاحتجاجات الشعبية، أقام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لجنة لفحص كلفة المعيشة في إسرائيل، وقدمت اللجنة العديد من التوصيات لخفض كلفة المعيشة في العديد من الجوانب. ولكن النتيجة جاءت عكسية، ففي نظرة إلى مستوى الأسعار الذي كان في العام ٢٠١٧، سنجد أن مستوى الأسعار في إسرائيل بات أعلى بنسبة ٦٨٪ من معدل الأسعار العالمي. في حين أن دولا تم ذكرها هنا وكان معدل الأسعار فيها أعلى من إسرائيل، باتت أقل كلفة.

وحسب التقارير فإن معدل الأسعار في النمسا وبلجيكا أقل بنسبة ١٨٪ مما هو في إسرائيل، وفي هولندا وفرنسا أقل بنسبة ٢٢٪، وفي بريطانيا أقل بنسبة ١٤٪، وفي فنلندا أقل بنسبة ١١٪، وفي السويد أيضا معدل الأسعار بات أقل من المعدل في إسرائيل بنسبة ٢,٥٪. ففي كل هذه الدول كان معدل الأسعار في العام ٢٠١١ أعلى مما كان في إسرائيل، وفي ٢٠١٧ انقلبت المعادلة، لتصبح إسرائيل من أكثر الدول غلاء، وكلفة المعيشة فيها من الأعلى.

اتساع البطالة

في هذا الأسبوع تبدأ إجراءات تخفيف الإغلاق الذي استمر أكثر من ٤ أسابيع، على ضوء التراجع المستمر في عدد حالات الإصابة النشطة بفيروس كورونا، من أكثر بقليل من ٧٠ ألف حالة في الرابع من تشرين الأول الجاري، إلى محيط ٣٢ ألف حالة نشطة في مطلع الأسبوع الجاري، ما يعني انخفاضا بنسبة تتجاوز ٥٥٪ في غضون أسبوعين. ولكن القلق ما زال قائما من الموجة الثالثة التي قد تداهم إسرائيل قريبا مع التوغل أكثر في فصل الخريف وفتح جميع القطاعات، وعودة فتح المدارس، ولو جزئيا.

إلا أن المشكلة التي ستبقى ملتهبة لوقت أكبر بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي، هي اتساع البطالة، فقد قال تقرير صادر عن وزارة المالية الإسرائيلية في نهاية الأسبوع الماضي، إن عدد متلقي الرواتب تراجع في شهر أيلول الماضي بنحو ١٠٠ ألف شخص، وهذا يساند تقديرات مكتب الإحصاء ودائرة التشغيل، بأن البطالة في نهاية أيلول ارتفعت إلى ١٤٪، بعد أن كانت قد تراجعت في نهاية تموز إلى ٩,٧٪، بدلا من ٢١٪ وأكثر، في فترة الاغلاق الأول في الربيع الماضي.

والغالبية الساحقة جدا من هؤلاء هم من تم إخراجهم إلى إجازات ليست مدفوعة الأجر، وبفعل أنظمة الطوارئ، التي تم سنها قبل ٧ أشهر، فإن جميع هؤلاء يستحقون مخصصات بطالة، تتراوح ما بين ٧٠٪ وحتى ٤٠٪ من رواتبهم.

إلا أنه خلافا للإغلاق الذي كان في ربيع العام الجاري، فإن الإغلاق الثاني تسبب في ارتفاع نسبة حالات الإفلاس، وحسب تقديرات أولية فإن ١١٪ من المصالح التي فرض عليها الإغلاق ثانية، مهددة بعدم فتح أبوابها ثانية، بعد رفع الإغلاق كليا. إذ أنها عانت من الإغلاق الأول، وحاولت أن تنهض بعد رفعه، حتى جاءها الإغلاق الثاني.

ومن أكثر القطاعات تضررا في هذا المجال هو قطاع المطاعم، ومرافق الطعام، التي تستوعب ما يزيد عن ١٦٠ ألف مكان عمل، فهذه المرافق قالت إنه بعد عودتها للعمل من الإغلاق الأول تراجعت مداخيلها بنسبة ٦٦٪، ما أثقل على أصحاب المحال، ومنهم من اختار إغلاق مصلحته كليا، كي يسعى للحصول على مخصصات ضمان دخل شحيحة.

وفي حين أن المعطّلين عن العمل يعانون من شح مخصصات البطالة، فإن ذوي المهن الحرّة وأصحاب المصالح الصغيرة، الذين يطلق عليهم أيضا مصطلح «المستقلين»، يشكون من أنهم لا يحصلون على الدعم المالي الكافي من الحكومة.

وقد عرضت وزارة المالية في الأسبوع الماضي على «المستقلين» أن يسحبوا ٣٣٪ من مدخراتهم من صناديق التقاعد، على أن تعفيهم الوزارة من الضريبة التي يفرضها القانون، لمن يسحب مدخرات التقاعد قبل سن التقاعد، إلا أن هذا الاقتراح لاقى اعتراضا واسعا، كونه يعني أن يكون المستقلون مستقبلا، وفي جيل الشيخوخة، مع مخصصات تقاعد هزيلة، بعد أن أخذوا قسما منهم لضمان معيشتهم حاليا، بدلا من تلقي مخصصات بطالة أسوة بباقي الأجيرين المعطّلين عن العمل.

كلمة في البداية

الانتخابات الأميركية وتداعيات متوقعة على إسرائيل

أنطوان شلحت

من شبه المؤكد أنه ستكون لنتائج الانتخابات الأميركية، التي ستجري يوم ٣ تشرين الثاني المقبل، تداعيات على إسرائيل.

ومنذ فترة غير وجيزة يؤكد الناطقون المفوهون بلسان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ومعسكره اليميني أنها قد تكون تداعيات ذات طابع دراماتيكي في حال خسارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لمصلحة منافسه مرشح الحزب الديمقراطي جو بايدن، نائب الرئيس الأميركي السابق.

وبرأي هؤلاء الناطقين فإن مواقف ترامب وبايدن حيال مختلف موضوعات السياستين الخارجية والأمنية تظهر بجلاء أن ثمة «فجوة كبيرة» بينهما.

ومن أبرز الملفات التي يُشار إليها في هذا الشأن وقد تكون مُرشحة لأن يطالها تغيير نتيجة تلك الفجوة، وهي ملفات أمكن استشفافها من سيل المقالات والتصريحات المنشورة والمُذاعة من طرف أولئك الناطقين، ما يلي: احتمال تقليص ميزانية الأمن الأميركية؛ تراجع الضغوط المُمارسة على النظام الإيراني أو العودة إلى ما توصف بأنها «سياسة الإذعان» التي انتهجتها الإدارة الأميركية السابقة برئاسة باراك أوباما وتسببت بإبرام الاتفاق النووي في العام ٢٠١٥ والذي اعتبر بمثابة عامل محفّز لنظام الملالي أسفر في الوقت عينه عن مسّ الأنظمة العربية الموالية لواشنطن؛ عدم الاستمرار في شنّ حرب على ما تصفه إسرائيل بـ«الإرهاب الإسلامي» والذي تماهت معه إدارة ترامب في حين امتنعت إدارة أوباما عن استخدام هذه الوصف الذي يخلط بشكل عامد بين الإسلام والإسلاموية.

وفيما يخص الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية يطرح هؤلاء الناطقون احتمالات شتى، منها أن تلجأ الولايات المتحدة، إذا ما تمت إطاحة ترامب، إلى إعادة بناء تحالفاتها السابقة في الخارج، ما من شأنه أن يجعلها تمنح وزناً أكبر لمواقف الأمم المتحدة وقوة عظمى أخرى مثل أوروبا. وبالرغم من أنهم لا يرجحون أن يقوم بايدن بإلغاء قرارات أساسية اتخذها ترامب، مثل نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بضم إسرائيل لهضبة الجولان، لكنهم يتوقعون بأن يحاول إعادة التوازن إلى حد ما إلى علاقات الولايات المتحدة مع إسرائيل والفلسطينيين.

بموازاة ذلك يرجح هؤلاء أن لا تكون علاقة بايدن ببنيامين نتنياهو أو أي رئيس حكومة إسرائيلية آخر في مستوى علاقة ترامب، وكذلك يتوقعون أن يتجاهل بايدن بعض عناصر خطة ترامب للسلام («صفقة القرن») ولا سيما منح ضوء أخضر لضم مناطق في الضفة الغربية إلى ما تسمى بـ«السيادة الإسرائيلية»، مشيرين إلى أنه من الناحية الرسمية لا يزال ملتزماً بحل الدولتين.

لا بُدّ من إعادة التذكير هنا بأن الخلافات بين الرئيس الأميركي السابق أوباما ونتنياهو تمحورت حول موضوعين أساسيين: عملية التسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، والبرنامج النووي الإيراني.

وكان أوباما قد طالب نتنياهو، في بداية ولايته في البيت الأبيض، بتجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ كي تتسنى العودة إلى طاولة المفاوضات، لكن نتنياهو رفض ذلك، بل وكثف البناء الاستيطاني، إلى درجة توجيه إهانة إلى إدارة أوباما، عندما تم الإعلان عن بناء ١٦٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة «رامات شلومو»، في شمال القدس الشرقية، خلال زيارة نائبه بايدن إلى إسرائيل.

وفيما يتعلق بالموضوع النووي الإيراني، شهد العالم كله قبل إبرام الاتفاق النووي سجالاً حاداً بين نتنياهو وأوباما. فقد لمح نتنياهو إلى نيته مهاجمة إيران، حتى قبل الانتخابات الأميركية في العام ٢٠١٢، ما أثار توترا في واشنطن. وراحت شخصيات أميركية من أعلى مستوى، وبينها وزير الدفاع ليون بانيتا، ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، ورئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش مارتن ديمبسي، تتوافد إلى إسرائيل من أجل التأكيد أمام نتنياهو، ووزير الدفاع، إيهود باراك، أنه لا يوجد «ضوء أخضر» لمهاجمة إيران. ووصل السجال بين الجانبين ذروته عندما رسم نتنياهو، خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، خطاً أحمر لأوباما، رفضه الأخير بخطاب علني. كذلك رفض أوباما استقبال نتنياهو في البيت الأبيض لأول مرة.

وما عاد خافياً أن توتراً ساد العلاقات بين نتنياهو وبين أوباما خلال سنوات حكم هذا الأخير، حيث انتخب الرجلان في نفس الفترة تقريباً (أوباما العام ٢٠٠٨ ونتنياهو العام ٢٠٠٩)، وقد اضطرا إلى العمل معاً، ولم يخفيا التوتر في المواقف بينهما، وفرض أوباما على نتنياهو قبول «حل الدولتين» للصراع مع الفلسطينيين وإن على المستوى التصريحي (خطاب بار إيلان الأول)، وساهم في تعطيل مخططات استيطان كولونيالية في الضفة الغربية، وكان معارضاً لنهج نتنياهو بالنسبة إلى الملف النووي الإيراني، ولرؤيته لأزمة الشرق الأوسط، وغيرها من قضايا ومسلكيات عبرت عن التوتر بين الرجلين في المنهج والتصرّف إزاء قضايا متعدّدة.

بيد أنه مع إعادة التذكير بكل هذا ينبغي التشديد على أنه بموازاة كل ما تقدّم، لم يقلّل أوباما من تعهده بحماية أمن إسرائيل ومن التزامه بتفوقها العسكري. وفي هذا الصدد تحديداً أشير أكثر من مرة إلى أن صفقة المساعدات الأميركية لإسرائيل التي أقرت في أثناء ولاية أوباما كانت الأفضل والأكثر سخاءً. وفي إحدى هذه المرات اعترف الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي يحزقيل درور بأن هذه الصفقة على المدى البعيد أهم بكثير من الخطوات التي أقدم عليها ترامب والتي وصفها بأنها ذات دلالة رمزية لا أكثر، على غرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، والإقرار بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان، وإعلان وزير خارجيته مايك بومبيو عن كون المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ شرعية ولا تنتهك القانون الدولي!

.. من مشاهد القمع الشرطي.

(هآرتس) حوار دون عنف مع مخالفين حسيديم.

(عـن موقع همحديش)

هكذا حوّل نتنياهو الشرطة الإسرائيلية إلى أداة سياسية لقمع المتظاهرين ضده!

كتب خلدون البرغوثي:

مستوى القمع الذي تمارسه الشرطة الإسرائيلية ضد المتظاهرين المطالبين بتنحي رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بسبب التهم الجنائية التي يواجهها وفشله في إدارة أزمة كورونا صحيا واقتصاديا، يثير تساؤلات وجدلا حول تحويل اليمين الإسرائيلي خاصة نتنياهو وحزب الليكود لسلطات إنفاذ القانون إلى أداة لتنفيذ أجندتهم السياسية اليمينية، في مواجهة من يعارضهم، وكذلك استغلال قيود كورونا لممارسة القمع السياسي ضد المعارضة. ويعمق جدية هذه التساؤلات مستوى «التسامح» وأحيانا «التواطؤ» الذي مارسته الشرطة الإسرائيلية تجاه ومع التيار الحريدي الذي تحدى قيود الإغلاق بشكل سافر، رغم أن معطيات وزارة الصحة الإسرائيلية تؤكد أن نسبة تفشي كورونا بين اليهود الحريديم المتشددين دينياً هي الأعلى في مكونات المجتمع الإسرائيلي.

تآمر الوزير أوحانا وقادة الشرطة على المتظاهرين

برزت مؤخرا عدة تصريحات وسلوكيات تؤكد اتخاذ وزير الأمن الداخلي أمير أوحانا (الليكود) وقادة وعناصر في الشرطة الإسرائيلية موقفا يمينيا منحازا لنتنياهو ضد معارضيه، في سلوك يعتبر مناقضا للحيادية السياسية المطلوبة من سلطات إنفاذ القانون. فخلال مقابلة مع القناة الثالثة عشرة في ١٤ تموز الماضي على هامش تظاهرة مناوئة لنتنياهو، وثق أحد المتظاهرين قائد الشرطة الإسرائيلية في القدس اللواء دورون يديد وهو يقول: «تنظم هنا تظاهرة لليسار ضد رئيس الحكومة» حين قاطعه متظاهران، أحدهما سيدة قالت إن التظاهرة ليست لليسار، بل يشارك فيها متظاهرون من جميع التيارات السياسية، مشيرة إلى أنها من مناصري حزب الليكود، لكنها تشارك في التظاهرة ضد نتنياهو.

في المقابلة ذاتها التي بثتها القناة ١٣ في اليوم ذاته وصف يديد المتظاهرين بـ«الفوضويين» أو «مثيري الشغب». ويديد هو أحد المرشحين المحتملين لتولي منصب القائد العام للشرطة. والمنصب شاغر حاليا بسبب الخلاف على التعيينات بين الليكود و«أزرق أبيض»، ويعتبر يديد مقربا من الوزير أوحانا الذي قد يزكيه لقيادة الشرطة.

بعد أسبوعين من هذه المقابلة كشف تسريب مسجل عن مضمون لقاء مغلق جمع قادة الشرطة في القدس بمن فيهم يديد نفسه مع أوحانا الذي كان يضغط على قادة الشرطة لقمع التظاهرات خاصة أمام مقر المقر الرسمي المخصص لرئيس الحكومة نتنياهو في شارع بلفور في القدس. ويسمع في الاجتماع أوحانا وهو يحرض الشرطة الإسرائيلية على تحدي قرار قضائي يحمي حق التظاهر. ويتساءل أوحانا «لماذا لا يتم تحدي قرار المحكمة العليا؟»، ويضيف «لماذا لا نمنع ذلك (التظاهرات)؟». كما يصف المتظاهرين بأنهم «فوضويون» ويقول «إنه يجب عدم استمرار مثل هذا الوضع».

بالمقابل يسمع صوت يديد وهو يرد على تساؤلات أوحانا قائلا: «إن أفراد الشرطة يصدرون مخالفات ضد المتظاهرين أمام مقر سكن نتنياهو بشكل مكثف بدعوى عدم وضعهم الكمامات، فيما لا يتم إصدار مثل هذه المخالفات في أماكن أخرى».

كما نقلت وسائل الإعلام العبرية عن قادة في الشرطة الإسرائيلية عدة تصريحات تضعهم في موقع الند للمتظاهرين، وذكر تقرير للقناة ١١ التابعة لهيئة البث الإسرائيلية في ٢٣ آب الماضي أن ادعاءات الشرطة حول استخدام المتظاهرين العنف ليست صحيحة، بل كان أفراد الشرطة هم المبادرون لاستخدام العنف ضد المتظاهرين، حسبما أظهرت عدة مقاطع فيديو كانت تبث من التظاهرة بشكل مباشر.

جدل في الكنيست ودفاع الليكود عن القمع

وفي جلسة للجنة الداخلية في الكنيست في ٢٤ آب تفجر جدل بين أعضاء اللجنة والوزير أوحانا الذي دافع عن سلوك الشرطة العنيف تجاه المتظاهرين. وقال رئيسة اللجنة عضو الكنيست عن حزب «أزرق أبيض» ميكي حايموفيتش إن الشرطة هي التي تبادر عن قصد إلى استخدام العنف ضد المتظاهرين، مشيرة إلى أكثر مقاطع الفيديو انتشارا وهو اعتداء ضابط كبير في الشرطة يدعى نيسو غويتا على متظاهرين، ما استدعى إخضاع هذا الضابط للتحقيق في قسم التحقيقات في الشرطة تحت التحذير، بعد انتشار التصوير.

أوحانا انبرى للدفاع عن سلوك الشرطة العنيف تجاه المتظاهرين في الجلسة، التي استدعي لحضورها أيضا اللواء دورون يديد، الذي حاول تبرير الاعتداءات على المتظاهرين ضد نتنياهو رغم أن الفيديوهات التي عرضت في الجلسة كانت تناقض ادعاءاته.

كما دافع القائم بأعمال مفوض عام الشرطة اللواء موتي كوهين عن سلوك الشرطة العنيف، ونقلت عنه صحيفة «غلوبس» قوله «أنا أشد على أيدي القادة وأفراد الشرطة الذين يواجهون تحديات معقدة ومهام كثيرة».

التملق لأوحانا بقمع المتظاهرين ضد نتنياهو

تصريحات كوهين هذه لاقت انتقادات من قادة التظاهرات ضد نتنياهو، ونقلت «غلوبس» عن قادة منظمة «الرايات السوداء» قولهم «إنه من المؤسف رؤية استسلام اللواء كوهين التام للمستوى السياسي. والسيطرة العدائية من قبل المتهم (نتنياهو) ووزير الكراهية أوحانا يجب أن تجابه بحائط صد هو الشرطة الإسرائيلية، فمهمة هذه الشرطة هي حماية الحق الديمقراطي في التظاهر وليس قمع التظاهرات بالعنف». فيما اعتبرت منظمة «كرايم- مينيستر» (رئيس حكومة الجريمة) أن «كوهين يسعى لأن يظهر بشكل جيد أمام أوحانا، (...) وأن الشرطة في ظل أوحانا وغياب مفوض عام لها أصبحت شرطة سياسية تخدم متهماً جنائياً، وإن لم يدرك المستوى القيادي في الشرطة هذا الوضع ويوقف هذا الجنون فسيتدهور ليصل إلى فقدان الثقة بالشرطة بشكل مطلق».

صحيفة «هآرتس» من ناحيتها نقلت عن قادة كبار سابقين في الشرطة الإسرائيلية انتقاداتهم الشديدة لطريقة تعامل الشرطة مع المتظاهرين ضد نتنياهو.

وحسب هؤلاء فإن وزير الأمن الداخلي أوحانا يستغل شغور منصب مفوض عام للشرطة لدفع الشرطة لقمع التظاهرات، بالمقابل يسعى قادة الألوية خاصة يديد إلى استرضاء أوحانا عبر قمع المتظاهرين بعنف من أجل تحسين فرص ترشيحهم لمنصب المفوض العام للشرطة.

نتنياهو.. مواجهة المتظاهرين بدل مواجهة كورونا

هذا الفعل على الأرض وازاه سعي نتنياهو لمنع التظاهرات ضده في إطار قانون الطوارئ، لكنه جوبه برفض شركائه في حزب «أزرق أبيض» والمستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت لهذه الخطوة.

وذكر موقع i٢٤ الإخباري أن حزب الليكود حاول في الأسبوع الأخير من شهر أيلول الماضي منع التظاهرات التي يشارك فيها عشرات الآلاف أمام مقر سكنه الحكومي في القدس من منطلق «فرض قيود على التجمهر، وضرورة التباعد الاجتماعي، لمكافحة انتشار فيروس كورونا»، إلا أنه لم يفلح، وسط إصرار خصومه داخل الحكومة («أزرق أبيض») على استثناء التظاهرات من قيود مكافحة كورونا، لأن «التظاهر هو حق أساس في النظام الديمقراطي».

ليبرمان: نتنياهو يقود إسرائيل إلى الهلاك

في مقابلة مصورة مع موقع «واينت» التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» قال زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان إن نتنياهو ليس معنيا بمكافحة كورونا ولا بأزمة إسرائيل الصحية بقدر ما هو معني بقمع التظاهرات ضده.

واتهم ليبرمان نتنياهو بأنه يسعى إلى هدفين، الأول النجاة شخصيا وسياسيا من المحاكمة، والثاني التسبب بانقسام الشعب في إسرائيل. وقال ليبرمان إن نتنياهو سيقود إسرائيل إلى الهلاك.

فشل ونجاح جزئيان لنتنياهو

رغم تهديد قادة الليكود بالسعي لتمرير منع التظاهرات عبر الكنيست، أو فرضه عبر قرار تتخذه الحكومة، رفض حزب «أزرق أبيض» على لسان زعيمه بيني غانتس استخدام قوانين الطوارئ ضد التظاهرات، ما أفشل مساعي نتنياهو في هذا الاتجاه في البداية.

كما كان للمستشار القانوني لوزارة الصحة الاسرائيلية رأيه المعارض لمنع التظاهرات. وقال في تصريحات نقلها موقع «واللا» الإخباري «إنه يوجد مانع قانوني لتقييد المظاهرات بموجب قوانين الطوارئ ومثل هذه الخطوة تعتبر غير دستورية». وجاء موقف المستشار بعد طلب وزير الصحة يولي إدلشتاين (الليكود) رأيه القانوني في القضية كون إدلشتاين كوزير للصحة يتصدر واجهة العمل على فرض إجراءات لمواجهة تفشي كورونا. وتطابق رأي المستشار أيضا مع رأي المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية مندلبليت.

غامزو: نتنياهو فرض الإغلاق الشامل لوقف التظاهرات

كما أشارت تقارير صحافية أخرى إلى أن الأزمتين الصحية والاقتصادية ليستا على رأس سلم أولويات نتنياهو، وأنه كان يسعى لاستغلال الإغلاق لقمع التظاهرات. ونقلت القناة ١٣ الإسرائيلية عن منسق مكافحة كورونا البروفسور روني غامزو في ٢٤ آب تصريحات قال فيها إن قرار نتنياهو فرض إغلاق تام «مثير للاشمئزاز (...) وأمر غير مسبوق في البلد».

وأوضح غامزو أن نتنياهو كان يتساءل خلال النقاشات حول مواجهة كورونا عن الأسباب التي تحول دون منع التظاهرات.

وأشار غامزو إلى أن النقاش في الليلة السابقة لاتخاذ قرار الإغلاق كان يتناول «إبقاء بعض النشاطات الاقتصادية مفتوحة. لكن في الصباح التالي دُهشنا من التغيير في موقفه (نتنياهو). واستيقظنا على تصريحاته بأنه يريد فرض حالة الطوارئ في إسرائيل».

وكان غامزو ونائب مدير عام وزارة الصحة إيتمار غروتو يتبنيان التوصيات بإبقاء قطاعات اقتصادية مفتوحة، لكن نتنياهو وسعياً منه لمنع التظاهرات ضده، خالف توصياتهما وذهب إلى خيار الإغلاق التام.

وأكد نتنياهو نفسه في الجلسة ذاتها أن مسعاه الحقيقي هو قمع الحراك المناهض له عندما قال «إنه ومع انتهاء الإغلاق الشامل يتوجب العمل على وضع صيغة لتقييد التظاهرات».

وأشار محلل القناة ١٣ رفيف دروكر في تقرير إلى أن هذا التصريح يثبت نوايا نتنياهو المرتبطة بقمع حق التظاهر وإعطاء ذلك أولوية على حساب مكافحة الجائحة.

بناء على قرار نتنياهو تم فرض الإغلاق الشامل في فترة الأعياد اليهودية بين الرابع والعشرين من أيلول وحتى العاشر من الشهر الجاري. لكنه لم يتمكن من منع التظاهرات بل حصرها في مجموعات من عشرين شخصا فقط في محيط لا يتجاوز كيلومتر واحد عن مساكن المتظاهرين.

الوجه الآخر.. تساهل نتنياهو وتواطؤ الشرطة مع الحريديم

في الطرف الآخر من المعادلة، فإن طريقة تعامل الحكومة الإسرائيلية ورئيسها نتنياهو وقادة شرطتها مع التيارين الحريدي والحسيدي الرافضين بشكل شبه مطلق الانصياع لقيود كورونا، أثبتت أن نتنياهو وضع الاعتبار السياسي- الانتخابي على حساب أية اعتبارات صحية- قانونية. فالحريديم هم المصوتون الرئيسيون لحزبي شاس (التيار الحريدي الشرقي) ويهدوت هتوراه (التيار الغربي)، شريكي نتنياهو في الحكومة.

وكشفت عدة تسريبات صحافية ليس فقط عن تجنب الشرطة الإسرائيلية قمع المصلين المتدينين الذين ينتهكون كافة قيود كورونا، بل تواطؤ قادة في الشرطة مع قادة التيار الديني، لغض الطرف عن كسرهم قيود كورونا، رغم أن البلدات والأحياء ذات الغالبية المتدينة تعتبر من أعلى المناطق الموبوءة وذات نسبة الإصابة المرتفعة بكورونا. وحسب معطيات نشرتها وزارة الصحة الإسرائيلية بتاريخ ١٠ تشرين الأول الحالي فإن نسبة المصابين بكورونا من بين المفحوصين في البلدات الحريدية مثلا بلغت ٢٥ بالمئة مقارنة بـ ٧,٤ بالمئة على مستوى البلد.

ونقلت القناة ١٢ عن البروفسور عيران سيغال، من معهد «فايتسمان للعلوم»، معطيات تشير إلى أن ٤٦ في المئة من الإصابات النشطة بكورونا في إسرائيل هي في المجتمع الحريدي رغم أن نسبة الحريديم هي ١٢ في المئة من نسبة سكان البلد.

ورغم هذه المعطيات كشفت صحيفة «هآرتس» في ٦ تشرين الأول أن الشرطة الإسرائيلية في القدس توصلت إلى تفاهمات مع عدة مجموعات حريدية متشددة في حي «ميئا شعاريم»، تسمح لأعضائها بموجبها بتنظيم تجمعات للصلاة بمشاركة الآلاف عشية عيد العُرش، بشرط أن لا يتم تصوير ونشر ذلك. والشرطة الإسرائيلية التي نفت ما كشفته الصحيفة، حاولت إظهار سعيها لفرض الإغلاق في الأحياء الحريدية باعتقال بعض مخالفي الإغلاق، لكنها امتنعت عن دخول المدارس الدينية التي كانت تنظم فيها احتفالات جماعية ضخمة. ونفت الشرطة حدوث مثل هذه التجمعات بالادعاء أنه لا توجد صور تؤكد حدوثها، متهمة صحيفة «هآرتس» باختلاق هذه التقارير.

بعد يومين كشفت «هآرتس» أيضا مضمون محادثة هاتفية بين قائد شرطة مستوطنة «موديعين عيليت» تساحي حلفون، وأحد قادة التيار الحريدي، قال فيها حلفون إنه لن يعمل على فرض قيود منع التجمع في الكنس، لكنه طلب من الحريديم التظاهر بأنهم ملتزمون بهذه القيود. ومع نشر المحادثة الهاتفية المسجلة، استدعي حلفون من قبل قادته للاستيضاح منه عن هذه القضية (للمفارقة ذكرت وسائل إعلام عبرية لاحقا أن حلفون نفسه أصيب بكورونا).

كشف تواطؤ الشرطة مع الحريديم دفعها للصدام معهم

وعقب تراكم الاتهامات والأدلة التي تؤكد غض الشرطة الطرف عن مخالفة الحريديم والحسيديم لقيود كورونا، اضطرت كما يبدو لانتهاج مقاربة متشددة تجاههم، فوقعت صدامات عنيفة في أكثر من منطقة كان أبرزها اقتحام حفل زفاف حريدي مساء ١٤ تشرين الأول الحالي في «جفعات زئيف» (القدس المحتلة) ووقوع صدام بين عناصر الشرطة والمشاركين في الحفل وإصابة شقيق العروس وشرطي بجروح. كما انتشرت مقاطع فيديو تظهر ضابطا يلطم حريديا قاصرا، وشرطياً يلقي وعاء بلاستيكيا على طفل خلال عمليات فض تجمعات حريدية. ووقعت صدامات عنيفة في الأيام السابقة لعيد الغفران الأسبوع الماضي في القدس وبني براك.

نتنياهو نفسه أحس بالقلق من توتر علاقته بالحريديم الذين دعا بعضهم من قادة شاس ويهدوت هتوراه للانسحاب من الائتلاف الحكومي. وكتب محرر الشؤون اليهودية في صحيفة «يسرائيل هيوم» حنان جرينوود تقريرا تحت عنوان «التيار الحريدي على وشك الانفجار: حفل الزفاف في جفعات زئيف هو مؤشر على تفاعلات غير مسبوقة»، أشار فيه إلى أن نتنياهو القلق من توتر العلاقة مع الأحزاب الدينية اتصل بوزير الأمن الداخلي أوحانا، وطلب منه التحقيق في حادثة اقتحام حفل الزفاف في «جفعات زئيف» ونشر نتائج التحقيق على الملأ، بغية امتصاص غضب قادة التيار الديني الموالي له.

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

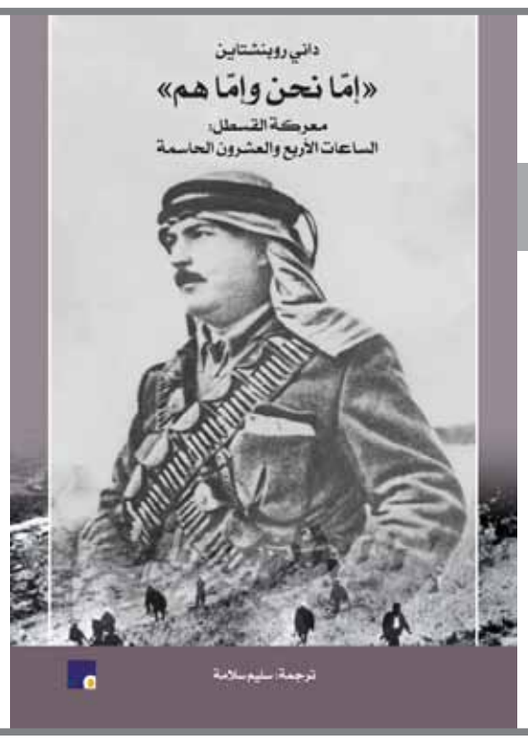

دراسة جديدة:

كشوف الاستخبارات الإسرائيلية تنطوي على فرص كثيرة وأيضاً على مجموعة مخاطر!

كتب عبد القادر بدوي:

لطالما شكّل مبدأ السرية العمود الفقري والمبدأ الناظم للعمل الأمني والاستخباراتي الناجح والفعّال، كونه عملاً سرياً بطبيعته. وهو المبدأ الذي نراه بشكل مُضاعف لدى إسرائيل وأجهزتها الاستخباراتية المُختلفة التي تؤدّي أدواراً تتجاوز الدور الأمني والاستخباراتي لتُسهم في صوغ وتحديد طبيعة السياسات الداخلية والخارجية والموقف من القضايا والملفات الإقليمية الدولية، كما تحدّد طبيعة العلاقة مع اللاعبين الإقليميين والدوليين. وخلافاً لما كانت عليه الحال في السابق، نشهد اليوم حضوراً متزايداً للنقاشات والمعلومات الأمنية والاستخباراتية في المجال العام الإسرائيلي، وخاصّة في العقد الأخير، أي منذ تسلّم بنيامين نتنياهو لمقاليد الحكم والسلطة، وهي النقاشات التي لم تكن حاضرة يوماً بنفس القوة والوتيرة قبل عدّة سنوات.

وفي هذا السياق، تأتي الدراسة الصادرة مؤخراً باللغة العبرية عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب للباحث أوفيك ريمر بعنوان «كشوف الاستخبارات الإسرائيلية: فرص ومخاطر» كجزء من أطروحة الباحث لنيل درجة الدكتوراه، لتُقدّم لمحة موجزة عن السياسة الإسرائيلية المُتّبعة مؤخراً في إدارة المعلومات الاستخباراتية الدقيقة التي تمتلكها الدولة وأجهزتها الأمنية المُختلفة عن خصومها وأعدائها، مُحاولةً إخضاع هذه السياسة لحسابات الجدوى القائمة على الربح والخسارة بشكل أساس، والجدوى هنا صهيونية الجوهر؛ أي أن هذا التقييم يتم وفق اعتبارات المصلحة الصهيونية المُتحققة والخسائر المتوقعة نتيجة اتّباع هذه السياسة الجديدة نسبياً في السياق الإسرائيلي كما يرى العديد من الباحثين.

فإلى جانب المعلومات المُهمة التي تُقدّمها الدراسة، والتي يُمكن استخدامها في العمل البحثي والتحليل السياسي وعمليات صُنع القرار، يُمكن الاستفادة من هذه الدراسة، والدراسات الشبيهة أيضاً، للتعرّف على الجهد الأكاديمي والبحثي الإسرائيلي المُستمرّ في هذا المجال ليس على صعيد إنتاج المعرفة فقط، بل على صعيد تقييم المستوى الأكاديمي والبحثي لسلوك المستويين السياسي والأمني بشكلٍ عام، وفي استخدامه لسياسة الكشف والإفصاح عن بعض المعلومات الاستخباراتية الدقيقة عبر وسائل الإعلام المُختلفة وتداولها في المجال العام بشكلٍ خاص، سواءً أكانت تصريحات علنية أم تسريبات، تُخالف في طبيعتها جوهر العمل الاستخباراتي والأمني الذي تُشكّل السريّة المُطلقة فيه أحد أهم أسباب نجاحه وفاعليته، ليس في إسرائيل وحسب.

وتكشف الدراسة في الوقت نفسه عن الوضعية التي يظهر عليها مُعظم الباحثين الإسرائيليين، نسبياً، حينما يتعلّق الأمر بالقضايا الأمنية؛ وأدّعي هنا أنها وضعية «تجنّد طوعي» خدمةً للدولة وعقيدتها التي تعتمد في تنشئتها على وسائل محبوكة جيداً لبناء «المُجتمع المُجنّد» بأكمله لخدمة المشروع الصهيوني وإسرائيل كإحدى وسائل تحقيقه، كما يُمكن تأطير هذ الدراسة في إطار موجة الانتقادات التي تُوجَّه اليوم لسلوك حزب الليكود كحزب مُهيمن بقيادة بنيامين نتنياهو الذي يرغب وفق كثيرين في بناء «مملكة بيبي» أو «مملكة الليكود» مُستخدماً بذلك كل الوسائل المُتاحة إلى جانب التعدّي على بعض مؤسسات الدولة كالمؤسستين القضائية والإعلامية لضمان استمرار حكمه وسيطرته حتى وإن كانت هذه الدراسة لا تُشير إلى ذلك بصراحة.

سنقوم هنا باستعراض أهم ما جاء في هذه الدراسة تماماً كما تناولها الباحث نفسه، بدءاً بالفُرص والفوائد الكامنة في الكشف عن المعلومات الاستخباراتية، مروراً بالمخاطر والأضرار التي ينطوي عليها هذا الكشف، وصولاً إلى طرح مجموعة توصيات يرى ضرورة الأخذ بها من قِبَل المستويين الأمني والسياسي للحفاظ على قدرة الأجهزة الأمنية والاستخباراتية وفعاليّتها ولضمان استمرار نجاحها.

ينطلق الكاتب في هذه الدراسة من مجادلة أساسية فحواها أن مبدأ السرية يسير جنباً إلى جنب مع العمل الاستخباراتي بل ويحدّد طبيعة عمله وأهدافه في بعض الأحيان، حيث أن السرّية التي تحيط بمجتمع الاستخبارات وما يصدر عنه ضرورية للحفاظ على المصادر الاستخباراتية وأنماط العمل التي تساعد في الكشف عن المعلومات حول الخصوم والأعداء.

يركز الكاتب بشكل رئيس على مسألة الكشف العلني عن المعلومات الاستخباراتية الحديثة المتوفرة حول المنافسين والأعداء في المنظومة الدولية، هذا الكشف الذي يتم بموافقة الحكومة وأجهزة الاستخبارات والجهات الأمنية المسؤولة أو ذات الصلة، والذي يتضمّن إفشاء معلومات عن أنشطة الجيش وأجهزة المخابرات والاستخبارات المختلفة أو قدراتها. بالإضافة إلى التصريحات والتسريبات التي تصل لوسائل الإعلام الإسرائيلية، بخلاف ما جرت عليه العادة، دون الأخذ بعين الاعتبار سياسات ومُحدّدات النشر المُتبعة، ومن هُنا تحاول الدراسة تحليل إمكانية تعرّض العمل الاستخباراتي لأضرار حقيقية بسبب هذه السياسة، بالإضافة إلى البحث عن السُبل والوسائل الممكنة لإيجاد التوازن بين سياسات الإخفاء والكشف، أي بين السرية/ الضبابية/ الغموض وبين الأسلوب العلني في العمل في سياسة إسرائيل الخارجية والأمنية على نطاقٍ واسع.

الفرص والفوائد الكامنة في الكشف عن المعلومات الاستخباراتية

تدّعي الدراسة أن السريّة تحمل أهمية مُضاعفة بالنسبة لإسرائيل وتصوّراتها الأمنية، فإسرائيل، وكما ترى نفسها، دولة مُحاطة بالأعداء الذين يهدّدون أمنها على الدوام، لذلك فإن السرية ليست ضرورية فقط لحماية المصادر الاستخباراتية التي توفر الإنذار المُبكّر؛ بل تخدم أيضاً مبدأ المفاجأة والمباغتة، كمبدأ ضروري لتحقيق الهجمات الوقائية ضد التهديدات الناشئة، بالإضافة إلى أن مبدأ الغموض المُتّبع يُساهم في تقليل المخاطر وردود الفعل المتوقّعة والتصعيد العسكري المُضادّ. وبناءً على ما تقدّم، فإن صانعي القرار وأعضاء المنظومة الأمنية ومُجتمع الاستخبارات في إسرائيل قد اعتادوا على العمل ضمن مبدأ السرية والضبابية لتحقيق أهدافهم وهذا ما يُفسّر امتناعهم بشكل مُطلق عن الكشف عن أسرار الدولة ولا سيّما تلك المُتعلّقة بالأمن أو نشاطاته مهما اتّسعت رقعتها، بل وأكثر من ذلك؛ فإن السرية التي تُحيط بمصادر وآليات عمل الأمن القومي بشكلٍ عام توفّر القدرة على احتكار المعلومات والمعرفة وما يترتّب عليها، وبالذات التأثير على آلية اتخاذ القرار وصياغة السياسات في هذه القضايا؛ لذلك، نرى أن منظومة الاستخبارات تتعامل تقليدياً مع سياسة الكشف والإفصاح على أنها ضارّة لعملها وتسعى دوماً للحفاظ على مسافة بينها وبين وسائل الإعلام وتمتنع عن نشر المعلومات؛ استجابةً لمبدأ «قُدسية الأمن» الذي تفوق الاعتبارات الأمنية وفقاً له كل الاعتبارات الديمقراطية، وهذا ما يُفسّر السرية والغموض المُحيط ليس بالقضايا الأمنية وحسب، بل بالسياسة الخارجية والأمنية على نطاق واسع ومشروع؛ أي يحظى بموافقة الجمهور، الذي يعتبر نفسه «شريكاً سرياً» وهو الأمر الذي دفع علماء الاجتماع لتعريف إسرائيل كدولة سرية تسود فيها ثقافة السرية والغموض على نحوٍ واسع.

وعلى الرغم من ذلك، فإن السنوات الأخيرة قد شهدت وجوداً مُتزايداً لمُجتمع الاستخبارات في المجال العام؛ حيث يتم نشر الترقيات والقدرات وحتى بعض المعلومات في وسائل الإعلام، بالإضافة إلى ظهور العديد من الشخصيات الأمنية، سواءً أكانوا في الخدمة الفعلية أو مُتقاعدين، عبر وسائل الإعلام بصورة مُكثّفة (حتى وإن تم إخفاء وجوههم)، للحديث عن بعض القضايا الأمنية واستعراض القدرات التي يمتلكونها ووحداتهم والثناء عليها. ورغم تعارض ذلك مع مبدأ السرية، بوصفه مبدأ ضروريا لنجاح العمل الاستخباراتي والأمني، إلّا أن هناك قيمة استراتيجية في الكشف عن القدرات والمعلومات الاستخباراتية، كما ترى هذه الدراسة، وهي على النحو التالي:

أولاً: إحباط وتشويش وتعطيل نشاطات الخصم؛ فالخصم يدفع ثمناً باهظاً حينما تكشف إسرائيل عمّا لديها من معلومات استخباراتية حول مصادر قوته وقدراته المختلفة، من قبيل أسراره الداخلية، مشاريع عدائية سرية، أو مواقع إلكترونية، حيث يُبطل هذا الكشف مفعول السرية والمفاجأة في قضية معينة لدى الخصم، وبالتالي يعطّله ويُحبط قدراته، أو على الأقل يتسبب بإحراجه أمام الرأي العام الداخلي؛ فبعض هؤلاء يعملون تحت عباءة السريّة مثل إيران التي تروّج لمشروع عسكري نووي سرّي، أو المنظمات والكيانات غير الدولانية مثل حزب الله وحركة الجهاد الإسلامي التي تعمل ضمن سيطرة سلطة سيادية (الدولة اللبنانية وحكومة حماس على التوالي)، وبالتالي فهي مُطالبة بالاختباء والعمل ضمن مبدأ السرية للحفاظ على قوتها. ومن هنا فإن كشف إسرائيل عن بعض ما بحوزتها من معلومات يُشكّل مصدر قوة ويُساهم في إرباك الخصم وتأخير وتعطيل مشاريعه.

ثانياً: تعظيم ومُراكمة قوة الردع الإسرائيلية؛ حيث أن الكشف والإفصاح المُحدّد والذكي عن بعض المعلومات الاستخباراتية حول نشاطات الخصم من شأنها ردعه عن مواصلة نشاطاته ومشاريعه، وفي ذلك رسالة تهديد إسرائيلية واضحة قبل تفعيل القوة الفعلية، تُجبر الخصم على التراجع حين يرى نفسه مكشوفاً أمام أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. على سبيل المثال، في العام ٢٠١٩ وقبل انعقاد مُسابقة «اليوروفيجين» في تل أبيب واحتفالات «يوم الاستقلال»، أقدم المُتحدّث باسم الجيش على نشر صور أحد كبار مسؤولي حركة الجهاد الإسلامي بهاء أبو العطا مُحمّلاً إياه المسؤولية عن إطلاق الصواريخ في الفترة الأخيرة؛ وهذا كان بمثابة تهديد لأبو العطا بأن استمرار إطلاق الصواريخ قد يُكلّفه حياته وهو ما حصل فعلاً في نهاية شهر تشرين الثاني من العام نفسه. وهي الوسيلة نفسها التي تُتّبع بين الفينة والأخرى مع حزب الله من خلال نشر صور لمناطق احتفاظ وتخزين الحزب للأسلحة والصواريخ التي تُجبره في النهاية على تغيير أماكنها، لكن الغاية النهائية هي إشعار الخصم بأن أجهزة الأمن الإسرائيلية على معرفة بكل ما يدور حولها ولديها القدرة على الوصول لأدق التفاصيل أياً كانت.

ثالثاً: خلق شرعية لدولة إسرائيل و«شيطنة» ونزع الشرعية عن الخصم أمام المنظومة الدولية؛ فالكشف عن المعلومات الاستخباراتية المُحدّدة وفي الوقت المُناسب من شأنه التأثير على صورة الخصم والتأثير على المنظومة الدولية لصالح إسرائيل ومصالحها، وهو الأمر الذي كان واضحاً بشدّة في مشهد الكشف الإسرائيلي عن مواد استولى عليها جهاز الموساد من الأرشيف النووي الإيراني عشيّة قرار الرئيس الأميركي الحالي ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي، وهناك العديد من التجارب أيضاً مع حزب الله في هذا الشأن. وهذا الأمر ليس حكراً على إسرائيل وأجهزتها الاستخباراتية، فإسرائيل ليست الوحيدة التي تحاول التأثير على الرأي العام العالمي من خلال الكشف عمّا لديها من معلومات، ففي شهر أيار الماضي وفي خِضَم أزمة كورونا، سُرّب إلى الإعلام الأسترالي تقرير للتحالف الاستخباراتي (Five Eyes) المكوّن من الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، أستراليا ونيوزلندا اتُّهِمَت فيه الصين بإخفاء أدلّة وشهادات بشكل مُتعمّد حول تفشّي فيروس كورونا بل والتخلّص منها.

رابعاً: حقّ الجمهور في المعرفة والحصول على المعلومات؛ فعلى الرغم من السريّة الواجب اتّباعها في هذا الشأن، إلّا أن الكشف عن المعلومات الاستخباراتية وتقييماتها وبعض تقاريرها بطريقة منهجية ومدروسة وفي الوقت المُناسب قد يكون مُفيداً للديمقراطية؛ فمن خلال ذلك فقط يُمكن للجمهور ووسائل الإعلام وأعضاء الكنيست مُراقبة سياسات الحكومة في هذا المجال والتأثير فيها. وعلى الرغم من هذه الفائدة، إلّا أن مسألة الكشف عن المعلومات الاستخباراتية ليست بالأمر الهيّن، فعلى الرغم من أن السريّة لا تتماشى مع مبدأ المسؤولية والشفافية في الديمقراطية، إلّا أن الإفشاء والإفصاح يتعارض كلياً مع العمل الاستخباراتي الفعّال والناجح كما يُفسّر ذلك باحث المُخابرات الأميركية هاري رنسوم. ومن هنا يأتي الكشف الإسرائيلي في بعض الأحيان عن المعلومات الاستخباراتية بشكل منهجي ومدروس؛ أي بعد قيام أفراد المنظومة الأمنية والاستخباراتية بتصفية واختيار المعلومات والتقييمات مُسبقاً لمشاركتها فيما بعد مع المُراسلين والمُعلّقين الأمنيين، بعكس ما يحدث في بعض البلدان الأخرى التي تُنشر فيها بعض التقييمات والتقارير الاستخباراتية بصورة مكتوبة يُمكن الوصول إليها بسهولة.

مخاطر الكشف عن المعلومات الاستخباراتية

بعد سنوات من اتّباع إسرائيل لسياسة الاستخدام العلني المُحدّد للأسرار، وبعد استعراض الفوائد والفرص الكامنة في هذه السياسة، تتطرّق الدراسة إلى المخاطر والتكاليف الكامنة فيها وهي على النحو التالي:

أولاً: إلى جانب الضرر الأكبر المُتمثّل في إلحاق الأذى بالمصادر الاستخباراتية وتلك المُجنّدة للقيام بجمع المعلومات، يُسهم الكشف في الحدّ من القدرة على تجنيد مصادر جديدة خوفاً من الأثمان التي قد تُدفع والمخاطر المُترتبة على ذلك بالنسبة لهذه المصادر.

ثانياً: إن مُجاهرة مسؤولين في المستويين الأمني والعسكري ببعض المعلومات والنشاطات التي تقوم بها أجهزة الاستخبارات وتناول وسائل الإعلام الإسرائيلية لبعض المعلومات حول هذه النشاطات في الفترة الأخيرة من شأنه تقليل مساحة الإنكار والتنصّل الإسرائيلي من المسؤولية عن هذه المعلومات أو الأحداث، على عكس المساحة التي كانت تتمتّع بها في السابق؛ حيث جرت العادة على التسريب لوسائل الإعلام العربية أو الغربية وهو الأمر الذي يُتيح الفرصة للتهرّب من المسؤولية كون هذه المعلومات لم تصدر عن مصادر إسرائيلية بشكل مباشر ولم تُنقل على لسان أحد مسؤوليها.

ثالثاً: بدلاً من تحقيق التأثير السياسي- الأمني أو الأمني المرغوب، من المُمكن أن تؤدّي سياسة الكشف عن الأسرار والمعلومات إلى نتائج مُعاكسة؛ فهي قد تُقلّل من مساحة عدم اليقين لدى الخصم الذي بإمكانه التعرّف على ما تمتلكه إسرائيل من معلومات، أو قد يولّد ذلك انتقاداً داخلياً بسبب تجاوز القانون أو استخدام وسائل غير أخلاقية في نظر الجمهور الإسرائيلي لتحقيق أغراض أمنية، لذلك، فالسريّة تضمن تأثيراً أكثر فعالية للحفاظ على الردع والتهديد وعدم تعريض المنظومة الأمنية السريّة للانتقاد والسخرية كما حصل خلال أزمة كورونا مع أجهزة المُخابرات المُختلفة ليس فقط في إسرائيل.

رابعاً: يقود الاستخدام المُتكرّر واللامنهجي للمعلومات الاستخباراتية في المجال العام بهدف التأثير على الرأي العام الإسرائيلي إلى تسييس عمل المنظومة الأمنية؛ فالمستوى السياسي قد يحتاج مزيداً من هذه المعلومات لتحقيق مصالح سياسية ولدعم سياساته التي يُروّج لها، وقد يلجأ كبار موظّفي المستوى الأمني للكشف عن بعض المعلومات لاختبار واستعراض نجاحاتهم أمام الرأي العام، وهو الأمر الذي يترتّب عليه تآكل في مصداقية عمل المنظومة الأمنية والاستخباراتية وهيبتها التي تمنحها قدرة عالية على التأثير في صُنع السياسات واتخاذ القرارات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك قيام نتنياهو بالكشف عن مواقع جديدة تُستخدم لأغراض التصنيع النووي في إيران خلال مؤتمر صحافي وقبل أسبوعين فقط من جولة الانتخابات الثانية عام ٢٠١٩، وهو الأمر الذي يكشف بوضوح عن مدى هشاشة الخط الفاصل بين الاستخدام العلني للمعلومات الاستخباراتية لغايات أمنية ودبلوماسية وبين استخدامها لتحقيق أغراض ومصالح سياسية ضيّقة.

توصيات الباحث

يرى الكاتب أنه حتى وإن اعتقدت الدولة ونُخبتها الأمنية والسياسية أن سياسة الكشف والإفصاح عن المعلومات الاستخباراتية تخدم المصلحة الوطنية في بعض الجوانب، فإن ذلك ينطوي على مخاطر جمّة كما أوضحت الدراسة؛ فالكشف عن هذه المعلومات قد يكون ضارّاً بشكل كبير خصوصاً وأن هذه المخاطر تُلقي الضوء على مخاطر أخرى ثانوية وغير متوقعة، لذلك يُقدّم الكاتب جملة من التوصيات التي يرى ضرورة الأخذ بها من قِبَل المستويين السياسي والأمني فيما يتعلّق بسياستهم الجديدة موضوع هذه الدراسة:

الحفاظ على الضوابط والتوازنات داخل الجيش والأجهزة الأمنية وفيما بينهما؛ وفي هذا الإطار هناك ضرورة للفصل بين الجهات العسكرية والأمنية المسؤولة عن تحقيق الردع والتأثير على الوعي واختراقه من خلال إصدار المعلومات، وبين تلك المسؤولة عن تجنيد المصادر وتأمينها وتقدير المخاطر التي قد تُحيط بها نتيجةً للكشف عن بعض المعلومات السريّة.

إخضاع نشر المعلومات ذات الصلة بالأمن القومي بشكلٍ عام، والمعلومات الاستخباراتية الدقيقة بشكلٍ خاص، لآلية بيروقراطية تسمح بتعدّد الآراء وإبداء التحفّظات من قِبل الجهات المُشاركة في عملية النشر كافّة، بحيث يُصبح النشر منهجيا ومدروسا وذا جدوى ولا يُلحق الأذى بالمصادر الاستخباراتية وعمل الأجهزة الأمنية بشكلٍ عام.

تطوير نماذج لتقدير الأضرار والخسائر المُترتّبة على النشر والإفصاح عن المعلومات الاستخباراتية على المدى القصير والبعيد، بحيث لا يُلحق الأذى بالمصادر والطرق التي تعتمد عليها أجهزة الاستخبارات للحصول على معلوماتها وبشكل يُوجّه أنظار الخصم واستخباراته المُضادّة أو الوقائية نحو مصادر وقنوات وهمية بعيدة كلّ البعد عن المصادر والقنوات الحقيقية بهدف الحفاظ عليها.

تدريب الضُبّاط وكبار المسؤولين في أجهزة المخابرات على التعامل بشكل منهجي وموضوعي مع وسائل الإعلام وبما يخدم المصلحة الأمنية العُليا؛ بحيث يمتلك هؤلاء المهارات اللازمة للإفصاح والإخفاء حسب اعتبارات التوقيت والفرصة المُناسبة بما في ذلك حسابات التكاليف والمُخاطر المُترتّبة على ذلك.

تشجيع الحكومة وأجسام المنظومة الأمنية بشكلٍ عام على طرح تقديراتهم بصورة موسّعة أمام الرأي العام؛ بحيث تكون هذه المعلومات شاملة ومنطقية قدر الإمكان، على أن يكون السؤال المركزي المطروح في هذه العملية هو: ما هي المعلومات التي تحتاج لتصنيف وحماية؟، وليست المعلومات المسموح نشرها والإفصاح عنها، على غرار نظام الرقابة العسكرية القائم واستجابةً للحكم الصادر عن المحكمة العليا العام ١٩٨٨ والذي يقضي بأن حرية التعبير تتراجع وتُلغى لصالح أمن الدولة في القضايا التي تمسّ أمن الدولة بشكل مباشر ومُؤكّد، وبهذه الطريقة يخضع النقاش العام للمعرفة ويكون موضوعياً قدر الإمكان بعيداً عن التلاعب من قِبل أصحاب المصالح والمطامع السياسية.

يختتم الكاتب الدراسة بالدعوة إلى محاولة التوفيق بين سياسة الإفصاح والكشف عن المعلومات الاستخباراتية وسياسة الغموض والسرية؛ حيث بالإمكان في عصر المعلومات وشبكات التواصل، والأخبار المزيفة التي تواجه الحقيقة، تحقيق المصالح السياسية والأمنية وتعزيز أُسس الديمقراطية وهو الأمر الذي يُمكن لدولة مثل إسرائيل النجاح في تحقيقه لطالما تُحارب يومياً على عدّة جبهات من أجل أمنها ومصداقيتها. وفيما يتعلّق بالمعلومات الاستخباراتية فمن الأفضل دوماً الكشف عن أشياء وإخفاء أشياء أُخرى.

حاول الباحث من خلال محاور الدراسة المُختلفة إبراز القدرات الخارقة التي تتمتّع بها الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية؛ فهي بحسب الدراسة، قادرة على الوصول لأي مكان واختراق خصومها وأعدائها بسهولة، وهو النهج نفسه الذي يغلُب على التيار المركزي في المجال البحثي والأكاديمي الإسرائيلي المُجنّد بشكل طوعي لخدمة المشروع الصهيوني ودولة إسرائيل كأحد أدوات تحقيقها، ويظهر هذا التجنّد بشكل جليّ أيضاً من خلال محاولات البحث الدائمة عن صيغ توفيقية بين قيم الديمقراطية والليبرالية الغربية والحالة الإسرائيلية في محاولة لتأطير الأخيرة ضمن المشروع الليبرالي الغربي الذي ترى إسرائيل في نفسها استمراراً له، وهي المهمّة التي تتطلّب من الباحثين في إسرائيل وحدها لربّما تجاوزاً لكل القيم والمبادئ الديمقراطية واستبعادا كلّيا للسياسات والمُمارسات التي تتناقض في شكلها ومضمونها مع هذه القيم والمبادئ التي يتم التنظير لها في دولة أُقيمت على أساس لا يُمكن له أن يكون أخلاقيا أو ديمقراطيا لصالح قضايا الأمن الإسرائيلي «المُقدّس» في الوعي واللاوعي الإسرائيلي-الصهيوني. وتأتي أيضاً في إطار المسعى المُستمر للحفاظ على المصالح الأمنية العُليا عبر انتقاد المُمارسات التي قد تُلحق الضرر بهذه المصالح لا انتقاد البُنية وأساساتها، وهو ما يظهر بوضوح في محاور الدراسة المُختلفة.

كتاب «أكبر سجن على وجه الأرض» لإيلان بابيه بالعربية: احتلال ١٩٦٧ كان استمراراً للتطهير العرقي في ١٩٤٨

كتب أنس إبراهيم:

لم يُخلق أكبر سجن على وجه الأرض في حزيران عام ١٩٦٧ لغاية الإبقاء على الاحتلال، بل كان «استجابة عمليّة لمُتطلّبات الأيديولوجيا الصهيونيّة الأساسيّة»، والتي تتمثّل في السّيطرة على أكبر قدرٍ ممكن من أرض فلسطين التّاريخيّة، ومحاولة خلق أغلبيّة يهوديّة مُطلقة، إن كان ذلك ممكناً، في فلسطين؛ هذا ما يعتقدهُ المؤرّخ الإسرائيلي إيلان بابيه، مؤلّفُ كتاب «أكبر سجن على وجه الأرض»، والذي تُرجم حديثاً إلى العربيّة عن دار هاشيت أنطوان – بيروت ٢٠٢٠.

كان التطهير العرقيّ لفلسطين عام ١٩٤٨ نتيجة حتميّة للأيديولوجيا الصهيونيّة، وكذلك كانت السّياسة التي فُرضِتَ وشُكّلت عام ١٩٦٧ على الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة حتّى يومنا الحاضر. وكما يرى بابيه، فكان إنشاء «أكبر سجن على وجه الأرض»، مُخرجاً حتميّاً ومنطقياً لأيديولوجيا وتاريخ الصهيونيّة.

مصطلح «الاحتلال»

يعرضُ الكتاب في فصليه الأوّل والثاني إضافة إلى المقدّمة، واعتماداً على الوثائق الأصليّة السرّية ذات العلاقة، الخلفيّات السياسيّة والاستراتيجيّة العسكريّة والقانونيّة التي وُضعتْ قبل سنواتٍ من حرب عام ١٩٦٧. إذ يُبيّنُ الكاتب كيف أنّ الاحتلال الصهيونيّ لبقيّة فلسطين عام ١٩٦٧ لم يَكُنْ دفاعاً عن النّفس أو مُجرّد «احتلال» بالمعنى الذي يُشيرُ إلى إجراء أمنيّ يتبعُ حرباً أو صراعاً مُسلّحاً لغاية السّيطرة، بل كان استمراريّة لسياسة التطهير العرقيّ في فلسطين ولا يُمكِنُ وصفهُ بالاحتلال دون مُساءلة المصطلح نفسه ومدى إمكانية تطبيقه على الحالة الاستعماريّة في فلسطين.

يُناقش الكتاب إشكاليّة مصطلح «الاحتلال» في سياقين؛ الأوّل يتعلق في أن التقيُّد بهذا المصطلح يخلق إشكالاً خاطئاً في الفصل بين إسرائيل وبين المناطق المحتلّة، بحيث وبشكلٍ ضمنيّ يُضفي شرعيّة على الوجود الإسرائيلي في فلسطين التاريخية باستثناء المناطق المحتلة، كما ينتج ثنائية لا يمكن قبولها بين إسرائيل «الديمقراطيّة»، والمناطق المحتلة «غير الديمقراطيّة». أمّا الثّاني، فيتعلّق بالآثار القانونية والسياسية التي عادة ما ترتبط بمصطلح «الاحتلال»، والذي يُشير عادة إلى إجراء أمنيّ يتبع حرباً أو صراعاً مُسلّحاً لغاية السّيطرة، ولهذا الإجراء ثمّة بداية ونهاية، ولوائح وقوانين دوليّة تتبع الطّبيعة المؤقّتة لأيّ احتلال. إلّا أنّ واقع الضفّة الغربيّة يختلف في جانبين هامّين؛ الأوّل وهو ما يتمحور حوله الكتاب، أنّ الطّبيعة المؤقّتة ليست جزءاً من قصّة الاحتلال الصهيونيّ – لم تكُنْ ولن تكون، ذلك أنّ القوّة المحتلّة وكذلك داعميها، يقبلون بواقع الاحتلال لسنواتٍ ستأتي، وبحلول عام ١٩٨٧ كان الاحتلال الصهيونيّ قد أصبح بالفعل أطوَل احتلال عسكريّ في التّاريخ، ولا يبدو برأي بابيه أنّ هذا الرقم القياسيّ قد يتحطّمُ في المستقبل القريب.

أمّا الجانب الآخر الذي يُميّز الاحتلال الصهيونيّ عن حالاتٍ أخرى من الاحتلال العسكريّ، فيتجسّد في شموليّة ممارسة السّيطرة المفروضة على المناطق المحتلّة. ويمكن أن تظهر حالات السّيطرة المُطلقة في بدايات أيّ احتلال عسكريّ، ولكن ما لم يكن هذا الاحتلال جزءاً من منظومة إبادة جماعيّة أو عرقيّة، فإنّ هذه السّيطرة لا تدوم طويلاً، ولذلك، كما يرى بابيه، فإنّ مدى ممارسة السّيطرة الشّاملة في الأراضي المحتلّة يدفع بالباحث إلى البحث عن مصطلح أكثر دقّة لوصف الحالة الاستعماريّة في الأراضي المحتلّة.

وفقاً للوثائق التي يستندُ إليها بابيه، فقد وُضعت خطّة احتلال الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة في بدايات الستّينيات، وقد أطلِقَ على الخطّة آنذاك «خطّة شكم -Shacham Plan»، إلّا أنّ المدّعي العسكريّ العام أطلق عليها اسم «الخطّة غرانيت»، والتي قسّمت الضفّة الغربيّة إلى ثماني مقاطعات، وعيّنَتْ الحكّام الإداريين لتلك المقاطعات والذين كان منهُم حاييم هيرتسوغ الذي رُقّيَ إلى رتبة جنرال وعُيّن حاكماً عاماً للضفّة الغربية قبل سنواتٍ من احتلالها. وفي الآن ذاته شرعَتْ الاستخبارات الصهيونيّة في وضع لائحة بأسماء الشّخصيّات المحلّية إضافة إلى المؤسسات النّاشطة في الأراضي التي ستُحتلُّ بعد سنوات، لغاية خلق قيادة محلّية متعاونة مع الاحتلال عند وقوعه. وكما يشرحُ بابيه لاحقاً، فقد كانت الغاية النهائيّة للخطط التي وضعتها القيادة الصهيونيّة آنذاك تتمثّل في إقامة أكبر سجن على وجه الأرض Mega-prison.

في الفصل الثاني يتطرّقُ بابيه إلى طبيعة السّياسة التي طُبّقَتْ في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة بعد أيّام ثلاثة من القتال. كانت إسرائيل قد أحكمت سيطرتها على فلسطين التّاريخيّة، مُحوّلة ما يقارب المليون ونصف فلسطيني في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة إلى عديمي الجنسيّة ولاجئين في أرضهم وخارج أرضهم، وكذلك كان القرار الإسرائيليّ بتولّي الجيش مسؤوليّة السّيطرة الإداريّة، الأمنيّة والعسكريّة على الضفّة الغربيّة متسقاً مع السّياسة المُقرّرة في وقتٍ سابق على الاحتلال.

في الفصل الثالث يُوضِّحُ المؤلّف كيف طوّعت الصهيونيّة الجغرافيا وجعلتها جُزءاً من أعمِدَة سجنها الهائل الذي شيّدتهُ في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. ذلك عبر ترسيم مساحات فلسطينيّة ضيّقة داخل مناطق يهوديّة مستعمَرة، والتي شرعت القوّات الصهيونيّة في تطبيقها خلال السنة الأولى بعد نهاية حرب عام ١٩٦٧، مُستعينة بقوانين مُصادرة الأراضي والقوانين العسكريّة.

كان ثمّة مشروعان مُتوازيان؛ مشروع السّيطرة الجغرافيّة بتحويل أماكن سكن الفلسطينيين في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة إلى مناطق معزولة مترامية وغير متّصلة بإقامة المستوطنات، وآخر قانونيّ استيطاني يقوم على إصدار المراسيم والقوانين لمصادرة الأراضي وتحويلها إلى مستوطنات لإعاقة النموّ الطبيعي للمجتمع الفلسطيني بمنع البناء والتوسّع الطبيعيين في الضفّة وقطاع غزّة.

يُوضِّحُ بابيه كيف أنّ آليّات السّيطرة الإسرائيلية على الضفّة وقطاع غزّة، كما هي ظاهرة اليوم، لم تكن تطوّراً أو نتيجة لظروف الاحتلال، بل كانت أساساً من أساسات الفكر الصهيونيّ، وهو تهويد الضفّة لغاية خلق أغلبيّة يهوديّة على أرض فلسطين التّاريخية. ولذلك، فقد هدفت الخطط والممارسات الإسرائيليّة التي تنضَوي تحت إطار «السّيطرة الشاملة Total Control»، إلى حصر السكّان الفلسطينيين في بانتوستانات متفرقة بعد أن تبيّن عدم إمكانيّة طردهم منها، رغم طرد أكثر من مئة ألف فلسطيني عبر نهر الأردن من الضفّة الغربيّة، كما يظهر في الفصل الرابع الذي يعرِضُ رؤية موشيه ديان لتهجير الفلسطينيين إلى الأردن إضافة إلى يغئال آلون الذي كان قد قاد وحدات النخبة الصهيونيّة وكان مسؤولاً فعلياً عن التطهير العرقيّ في عديد القرى والبلدات الفلسطينية عام ١٩٤٨. كان ديان على ثقة تامّة بأن لا شيء يجبُ أن يقف عائقاً في وجه المشروع الصهيونيّ، وكان يتوقّع أنّ الفلسطينيين لن يتمكّنوا أبداً من تشكيل حركة تحرر وطنيّ وأنّهم في واقع الأمر مجموعة متباينة من الطوائف الدينية وليسوا شعباً ويجبُ تهجيرهم إلى الأردن.

بعد انتهاء الاحتلال وتبيُّن عدم إمكانية طرد الفلسطينيين كافّة من أرضهم، تحوّل الاهتمام الصهيونيّ إلى الاحتفاظ بالأراضي المحتلّة ولكن دون ضمّها سياسياً إلى السّيادة الإسرائيليّة. كان التّفكيرُ الاستراتيجيّ الإسرائيليّ، وفقاً لبابيه، يكتشِفُ أنّه في حال الرّغبة بتطبيق التطهير العرقيّ بوسائل أخرى، فبديلُ الطّرد سيكونُ عدم السّماح للنّاس بمغادرة أماكن عيشهم، وبذلك، سيُستثنونَ من معادلة التوازن الديمغرافيّ. وباحتوائهم في أماكن عيشهم الخاصّة، لن يتوجّبَ عدُّهُم في الإحصاء الديمغرافيّ الكُلّي بما أنّهم لا يستطيعون الحركة بحريّة، النموّ أو التوسُّع، ولا يتمتّعون بأيّ حقوق مدنيّة أو إنسانيّة أساسيّة. وتُسمّى هذه الاستراتيجيّة بالتكييس Encystation، أيّ التضييقُ على شيءٍ بحيّزٍ كِيسيّ، أي، هنا المجتمعات الفلسطينيّة تُحوَّطُ بمناطقٍ تدّعي إسرائيل السّيادة عليها.

يُطلِقُ بابيه وصفَ «البانوبتيكوم Panopticon»، على حالة الاحتلال الصهيونيّ للضفّة الغربيّة. بطريقةٍ أو بأخرى، تُشابهُ سجون الحاضر البانوبتيكوم، وهو المُصطلحُ الذي نحَتهُ للمرّة الأولى جيرمي بنثام، الفيلسوف الحديث الأوّل الذي يُعقلِنُ حالة السّجن في الدّاخل من نظامٍ تأديبيّ إجباريّ. صُمّمُ البانوبتيكوم، والذي كان في بدايات القرن التاسع عشر متوحّشاً، ليُمكّنَ الحرّاس من رؤية السُّجناء دون قُدرة السُّجناء على رؤية سجّانيهم. يكونُ المبنى دائرياً وتصطفُّ زنازين السُّجناء بشكلٍ دائريّ وفي مركز الدّائرة ثمّة برج المُراقبة الضّخم الذي يُمكِنُ السجّانين من النّظر ومراقبة كلّ زنزانة، ومن ثمّ مراقبة أيّ سلوك انحرافيّ محتمل، ولكنّ المُراقبة حذرة ولا يُمكنُ رؤيتها بحيثُ يتعذّر على السّجين أن يعرف مَتى يكون مراقباً أو غير مراقب. اعتقد بنثام أنّ النّظرة المُحدّقة The Gaze، للبانوبتيكوم ستُجبِرُ السّجناء على التصرُّف الأخلاقيّ، كما لو أنّهم سيشعُرون بالعار بينما هم في محطّ نظر الإله من شرورهم.

يُبدِّلُ بابيه السّلوك الأخلاقيّ بالتعاون مع الاحتلال، ويُبدِّلُ المبنى الدائريّ للبانوبتيكوم بمعالم السُّجون الهندسيّة التي نشأت عن حالة الاحتلال الصهيونيّ للأراضي الفلسطينيّة، مؤكّداً أنّ القرار الإسرائيليّ كان في عزل الفلسطينيين في بانوبتيكوم حديث في كلّ من الضفّة الغربية وقطاع غزّة. ورغم أنّ البانوبتيكوم في تحليل فوكو يصِلُ حالته الأشدُّ رقابة عندما يكون نظام سيطرة ليس بحاجةٍ إلى الحواجز المادّية ولا يُرى فيهِ الحُرّاس؛ إلّا أنّ النّموذج المُطبّق في الضفّة الغربيّة قد تضمّنَ إجباراً للسُّجناء على رُؤية السجّانين وللشعور الكامل بكلّ طريقة ممكنة بالحواجز المادّية، بالجدار والأسلاك الشّائكة المحيطة بهم.

حرب الخيار

لا ينتهي الكتاب إلى التأكيد بأنّ الاحتلال الصهيونيّ للأراضي الفلسطينيّة المُحتلّة عام ١٩٦٧ كان نتيجة حتميّة للعقيدة الصهيونيّة، بل يبدأ من هذه البديهة ليكون في الواقع تأريخاً للاحتلال لا للسكّان الأصلانيين. وانطِلاقاً من هذه البديهة، التي ليست بالضّرورة بالبديهة غير المعروفة لدى الباحثين والمؤرّخين في الصّراع العربيّ الإسرائيليّ؛ إلّا أنّ أهميّة الطرح في كتاب «أكبر سجن على وجه الأرض»، هي في تدعيم هذه الفرضيّة بالوثائق الأصليّة التي رفعت عنها السرّية والتي تُبيِّنُ أن الحرب لم تكن حرب اللا خيار، بل كانت حرب الخيار، وكانت حرباً استراتيجيّة تمّ التخطيط لها وتحديد أهدافها المتمثّلة في توسيع رقعة سيطرة الصهيونيّة على الأراضي الفلسطينيّة والعربيّة بأكبر قدرٍ ممكنٍ استجابة للأيديولوجيا الصهيونيّة والعقيدة الصهيونيّة المتمثّلة في إقامة دولة يهوديّة بأغلبيّة يهوديّة مُطلقة إن كان ذلك الأمر ممكناً. ذلك أنّ الدعاية الصهيونيّة التي تلت الحرب وكانت حتّى وقت قريب مُقنعة للمجتمع الدوليّ، وحتّى لبعض الأوساط العربيّة، أنّ حرب الأيّام السّتّة كانت قد فُرضَتْ على إسرائيل ولم تكن خياراً إسرائيلياً خالِصاً؛ وذلك يجعلُ من الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينيّة ناتجاً طبيعياً وحالة كان لا بدّ لإسرائيل من التّعامل معها والتأقلُم معها، وذلك يجعلُ من كلّ ما هو قائم على الأرض حتّى اليوم، تبعاتٍ تطوّرت عن حالة اللا خيار. إلّا أنّ بابيه في كتابه هذا يُقدِّمُ، مدعوماً بالوثائق، سرديّة مختلفة للاحتلال الصهيونيّ للأراضي الفلسطينيّة. وتلك السّرديّة هي أنّ كلّ ما هو قائمٌ على الأرض حتّى الآن، ليسَ مُجرّد تبعات ولم يكن جزءاً من حالة تأقلُم إجباريّة، بل كان جزءاً من مخطط استكمال التطهير العرقيّ الذي بدأ في عام ١٩٤٨، ومن ثمّ استُكمِلَ في عام ١٩٦٧، وبعد أن تبيّن عدم إمكانيّة طرد الفلسطينيين تماماً من أرضهم، تحوّلت الاستراتيجيّة إلى محاصرتهم داخل أراضيهم.

ذلك يبدِّلُ منظور قراءة سرديّة الاحتلال الصهيونيّ، وكذلك يجعلُ من مفاوضات السّلام شبه عبثيّة. فوفقاً لوجهة النّظر هذه، لم تقدّم المفاوضات شيئاً غير إضفاء الشّرعيّة على الاحتلال بوصفهِ احتلالاً لا امتداداً لحالة استعماريّة قائمة أصلاً في الأراضي المحتلّة عام ١٩٤٨، وكذلك تكون المستعمرات القائمة في الضفّة غير قابلة لتكون جزءاً من المفاوضات لأنّها جزءٌ من أيديولوجيا صهيونيّة إضافة إلى كونها جزءاً لا يتجزّأ من أدوات تثبيت أكبر سجنٍ في العالم، وكذلك يكون هدف المساعدات الدّولية، إضافة إلى المؤسسات الرّسميّة الفلسطينيّة التي نشأت عن المفاوضات، هو خفض مصاريف الاحتلال وتحريره من مسؤوليّاته الأمنيّة، الإداريّة وغيرها تجاه سكّان هذه المناطق المحتلّة والذي يُشيرُ إليهم الاحتلال الصهيونيّ بوصفهم «مقيمين».

يُناقشُ الكتاب في الفصل السابع أسطورة العقد من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٧، والذي تمّ تصويره في المطبوعات والدعاية الصهيونيّة كـ«عقد مستنير»، يحمل الكثير من فرص السّلام والتقدّم للفلسطينيين. إلّا أنّ الواقع أنّ العقد كان عقداً فيه تحوّل الفلسطينيون منذ اليوم الأوّل إلى «مقيمين»، في سجن تحكمه بيروقراطيّة الشّر التي تنظر إليهم بوصفهم عدوّاً محتملاً.

وعلى العكس من «العقد المستنير»، يتطرّق الكاتب في الفصول التاسع والعاشر والحادي عشر إلى الانتفاضة الأولى والثانية، بداية من العقد ١٩٧٧ إلى ١٩٨٧ والذي يُسمّيه بابيه بـ«عهد المستوطنين»، الذي ترافق مع صعود الليكود سياسياً في إسرائيل ومعه تصاعد دعم الحكومة والدّولة في إسرائيل للاستيطان في الضفّة الغربيّة.

استمرّت الانتفاضة الأولى ستّ سنوات وقتل فيها ألف فلسطيني واعتقل ١٢٠ ألفاً، وانتهت الانتفاضة بتوقيع الفلسطينيين اتفاق أوسلو الذي لم يلبث أن أدّى إلى مزيدٍ من الخيبات السياسيّة التي قادت إلى الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠. في النهاية انتهت الانتفاضة الأولى بنموذج للسجن المفتوح، ولكنّه لم يلبث أن عاد ليكون سجناً شديد الحراسة عام ٢٠٠٠ واستمرّ كذلك إلى أن أصبح نموذجاً مختلطاً من كلّ ما سبقه عام ٢٠٠٥.

كما يُناقشُ الكتاب عديد القضايا الأخرى ذات العلاقة بالاستعمار الاستيطاني في الضفّة الغربيّة. ويقع الكتاب في ٣٦٨ صفحة وقد وُزّعت فصوله على النّحو الآتي: «إعادة قراءة رواية الاحتلال»، «اختيار طريق الحرب»، «اختراع أكبر سجن في العالم»، «القدس الكبرى كمشروع مرشد»، «رؤية آلون»، «مكافآت اقتصاديّة وانتقامات عقابيّة»، «التطهير العرقي في حزيران ١٩٦٧»، «إرث حكم المبام ١٩٦٨-١٩٧٧»، «بيروقراطية الشر»، «على طريق الانتفاضة ١٩٧٧-١٩٨٧»، «الانتفاضة الأولى ١٩٨٧-١٩٩٣»، «أوسلو اللغز والانتفاضة الثانية»، «أقصى درجات الأمن المشددة- أنموذج سجن قطاع غزّة».

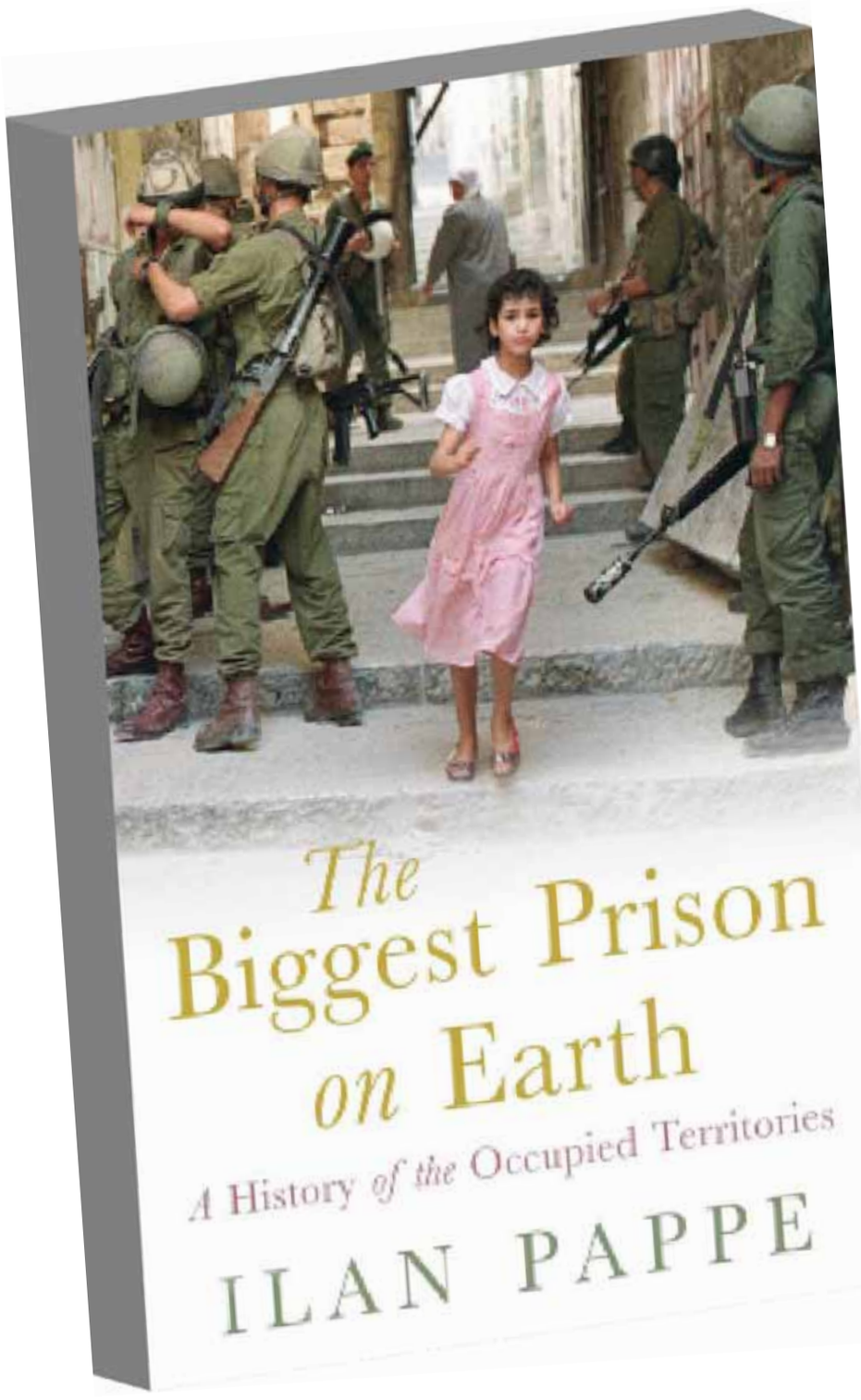

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

«قانون أساس إسرائيل
الدولة القومية للشعب اليهودي»
الوقائع والأبعاد

تحرير وتقديم:
هنيدة غانم

زمن كورونا: تعليم بمحددات جديدة.

سنة أكاديمية إسرائيلية جديدة قد يضطر خُمس الطلاب فيها إلى ترك مقاعد التعليم لأسباب اقتصادية!

كتب هشام نفاع:

افتتحت مطلع هذا الأسبوع في إسرائيل السنة الدراسيّة الجامعية في المؤسسات والمعاهد الأكاديمية العليا، والكليّات المتخصصة. ويأتي هذا بطبيعة الحال وسط بل ربما في ذروة تفشي فيروس كورونا، الذي فشلت الحكومة الإسرائيلية في اتخاذ القرارات السليمة والإجراءات الناجعة والملائمة لصدّه فيما سُمي بما بعد الموجة الأولى. وعليه فقد قررت الحكومة إغلاقاً شاملاً ثانياً بدأ تخفيفه التدريجي والمحدود جداً، هذا الأسبوع، وهناك من يحذر بأنه سيؤدي لنتائج أسوأ.

ومثلما في جميع قطاعات ومجالات الحياة الاجتماعية، يواجه التعليم العالي تحدّيات جدية متعلّقة بسير التعليم المنتظم، ومحدوديات الانتقال الى التعليم الرقمي عن بعد.

ويقول تقرير خاص لـ«مجلس التعليم العالي» في إسرائيل: إن التعليم الرقمي حصل في السنة الدراسية ٢٠/٢٠١٩ على معنى مُضاف مع تفشي جائحة كورونا، وبرزت الحاجة بالانتقال في زمن قصير جداً لمنظومة الدراسة عن بُعد عبر الإنترنت. وهو يقدّر بأثر رجعي أنه في غضون أيام معدودة، لاءم جهاز التعليم العالي في إسرائيل نفسه للواقع الجديد واهتم باستمرار الدراسة في الفصل الثاني من السنة الدراسية السابقة، بما يشمل تنظيم امتحانات إنهاء الدراسة.

ووفقاً لما جاء في هذا التقرير فإن سهولة الأمر تعود الى قيام مجلس التعليم العالي بالعمل مع مقر «يسرائيل ديجيتالية» (إسرائيل رقمية) على تحريك الدراسة الرقمية في المؤسسات، بالتعاون مع وزارة المساواة الاجتماعية. وتُشير بيانات دراسة الطلاب إلى «ارتفاع مُعتبر» في دراسة المساقات الأكاديمية الرقمية إن كان بسبب احتياج أكاديمي أو من منطلق «التعليم كطريق حياة».

هذا الوضع الذي بدأ بالتطوّر قبل بدء الوباء، تحوّل الى تحدّ، إذ أنه منذ التفشي كاد عدد الطلاب الدارسين أن يضاعف نفسه، ويضم اليوم أكثر من ٢٠٠ ألف طالب في المساقات الأكاديمية المنشورة على منصات خاصة بالتعليم الرقمي، إضافة إلى آلاف المساقات التي يتم تمريرها بواسطة الدراسة عن بُعد.

نحو ٣٢٠ ألف طالب في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية

وفقاً للمعطيات التي نشرتها «لجنة التخطيط والموازنة» التابعة لمجلس التعليم العالي - وهي الجسم المسؤول عن توفير ميزانيّات جهاز التعليم العالي وتحديد الميزانيّة العاديّة للمؤسّسات الأكاديميّة، وميزانيّة التطوير – فمع افتتاح السنة الدراسية الأكاديمية الحالية ٢١/٢٠٢٠ يتوقع أن يدرس في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية نحو ٣٢٠ ألف طالب. ولأول مرّة يتجاوز عدد الطلبة الجامعيّين العرب ٥٠ ألف طالب. وتقول البروفسورة يافه زيلبرشتس، رئيسة اللجنة المذكورة، إن «ثورة دمج الطلبة العرب في المؤسّسات الأكاديمية تعتبَر إنجازاً غير مسبوق لجهاز التعليم العالي في إسرائيل. في هذه الأيام يتفوّق الطلبة أبناء المجتمع العربيّ في جميع المؤسّسات الأكاديميّة، ويشكّل الأمر بالنسبة لنا مصدر فخر واعتزاز».

وفقا للمعطيات المنشورة على موقع «المجلس»، ففي السنة الدراسيّة ٢٠١٨-٢٠١٩، درس أكثر من ٥٠ ألف طالبة وطالب عربي في مؤسّسات التعليم العالي في إسرائيل، وهي زيادة بنسبة تتجاوز ١٠٠٪ منذ مطلع العقد. إذ كان عدد الطلاب العرب في العام الدراسيّ ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في جميع المؤسسات الأكاديمية ٢٤,٣٧٧ طالباً.

وتظهِر بيانات السنة الدراسيّة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ انّ أعداد الطلبة العرب في اللقب الأول قد وصلت إلى ٢١,١٤٢ طالبا فقط، وشكّل هؤلاء نحو ١٠٪ من طلبة اللقب الأوّل في إسرائيل، بينما وصلت أعدادهم في السنة الدراسية ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى ٤١,٠٨٧ طالبا، ويشكلون ١٧,٧٪ من المجموع الكليّ للطلبة الجامعيّين الدين يدرسون لنيل اللقب الأول. أما بالنسبة للقب الثاني فقد حصل ارتفاع بنسبة ٢٢٤٪ في أعداد الطلبة العرب خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث درس ٢٨٥٥ طالبا لهذا اللقب في العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وشكّلوا ٦٪ فقط من المجموع الكليّ لطلبة اللقب الثاني في الجامعات الإسرائيلية. وفي السنة الدراسيّة ٢٠١٨-٢٠١٩ ارتفعت أعداد الطلبة العرب للّقب الثاني ووصلت إلى ٩٢٤٧ طالبا ويشكلون ١٤,٦٪ من المجموع الكليّ لطلبة اللقب الثاني في إسرائيل. في هذه السنوات طرأت زيادة بنحو ١١٨٪ في صفوف طلبة اللقب الثالث، حيث درس في سنة ٢٠١٨-٢٠١٩ الدراسية ٨٢٨ طالبا عربيا لنيل شهادة الدكتوراه، ويشكّل هؤلاء ٧,١٪ من مجموع طلبة الدكتوراه في البلاد، وذلك مقابل ٢٨٠ طالب دكتوراه في العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الصورة الورديّة تصطدم بتحديات جديّة من ناحية اقتصادية

هذه المعطيات التي تبدو مشجّعة للوهلة الأولى تصطدم بتحديات جدية، تتعلّق بالجانب الاجتماعي-الاقتصادي. فهناك نسبة كبيرة من الطلاب عموماً وبينهم الطلاب العرب خصوصاً، ممن يموّلون دراستهم ومعيشتهم في فترة الدراسة «بعرق جبينهم»، من خلال الانخراط الكلي أو الجزئي في سوق العمل. وفي معظم الحالات يعمل الطلاب في قطاع المطاعم والفنادق والسياحة ولفترة عمل مؤقتة وانتقالية بوظائف غير ثابتة. وفي فترة الأزمة الحالية المستمرة، كانت هذه القطاعات التي تشغّل الشباب في مطلع طريقهم، بين أكثر المتضرّرين اقتصادياً بسبب الإغلاق الشامل، والإجراءات التقييدية المختلفة التي فرضتها الحكومة، من دون توفير تعويض وافٍ وكافٍ لهذه المصالح الاقتصادية، فاضطرت الى فصل وإخراج الغالبية الساحقة من عمالها إلى عطل غير مدفوعة الأجر. بين هؤلاء كما أسلفنا، توجد شريحة طلابية واسعة وجدت نفسها بدون عمل ولا أجور، وبالتالي تواجه المجهول فيما يتعلّق بدفع الأقساط المالية للجامعات والمعاهد والكليّات، وفيما يتعلق بأجور السكن وتكاليف الحياة الاعتياديّة.

وفقاً لمصادر لجان الطلاب العرب في مختلف الجامعات، فإن الوضع صعب ويهدد عدداً كبيراً من الطالبات والطلاب العرب بالتسرّب من التعليم الجامعي لأسباب اقتصادية. وهي تقديرات تؤكدها استطلاعات وأبحاث راهنة. ففي استطلاع أجراه ونشر نتائجه «صندوق إدموند دي روتشيلد»، الذي يعرّف نفسه على موقعه الإلكتروني كمؤسسة تعمل على «خلق مجتمع إسرائيلي عادل، متلاحم ومتشارك، ويحرّك عمليات عميقة للتغيير المجتمعي لأجل تشجيع التميّز، التنوّع، والقيادة بواسطة التعليم العالي»، يظهر أن التسرّب من التعليم الجامعي في إثر أزمة كورونا يهدد ٢٠٪ من الطلاب في إسرائيل.

وجاء خلال مؤتمر خاص تناول «آثار أزمة كورونا على مستقبل التعليم العالي في إسرائيل»، بمشاركة وزير التعليم العالي رَئيف إلكين، ورئيسة «لجنة التخطيط والموازنة» يافة زيلبرشتس، وممثلي العمداء والطلاب، ورؤساء منظمات اجتماعية وباحثين وخبراء مهنيين معنيين، أن ٨٪ من الطلاب قد أوقفوا التعليم فعلا و١٢٪ تدفعهم الضائقة الى التفكير في هذا الخيار السيء. والنسبة بين الطلاب العرب أعلى بسبب المصاعب الاقتصادية التي يعانون منها كأبناء مجتمع يتعرّض لسياسة تمييز في المجال الاقتصادي (من بين سائر المجالات) إذ تصل نسبة المهدّدين بوقف التعليم بين العرب إلى ٢٨٪، ويفيد الاستطلاع ان ٢٠٪ منهم قد أوقفوا التعليم بالفعل.

في مقابل بيانات وتصريحات «مجلس التعليم العالي» الذي يمثّل الجامعات، والتي تؤكد جهودها في مواجهة وتوفير سبل معالجة الأزمة الراهنة، فقد أفاد ٥٥٪ من الطلاب في الاستطلاع المذكور أنهم لم يتلقوا الدعم الكافي في الناحيتين الاقتصادية والتعليمية، بسبب الصعوبات الناجمة عن أزمة كورونا، من المؤسسات الأكاديمية التي يدرسون فيها. ومثلما أعلن «الصندوق»: ٥٥٪ من الطلاب في إسرائيل أفادوا أن المؤسسة الأكاديمية التي يدرسون فيها لا تسهل عليهم الأمور. وأفاد ما يقرب من نصف الطلاب أن التعلم عن بعد يصعّب عليهم مواصلة دراستهم، في حين أن حوالي ربع الطلاب فقط ذكروا أن التعلم عن بعد يجعل من السهل عليهم مواصلة التعلم.

وزير التعليم العالي ينظّر لكنه يسقط في الامتحان العملي

أولئك الذين يجدون صعوبة في التعلم من المنزل هم ممن لديهم نسبة عالية من الطلاب في المحيط الاجتماعي، العرب واليهود الحريديم والأثيوبيون؛ أي الشرائح السكانية التي تعتبر وفقاً لجميع المقاييس في أسفل التدريج الإقتصادي. هناك علاقة واضحة بين الوضع الإقتصادي وبين التأقلم التعليمي في ظروف الأزمة الحالية، في غير صالح الأكثر فقراً طبعاً.

معدّو الاستطلاع يشدّدون في عدة مواقع من الملخّص على أن خطر التسرب مرتفع بشكل خاص بين الطلاب في مناطق الأطراف، ويقولون: «نعلن بقلق أنه إذا لم تتكيف الجامعات والكليات مع الوضع الجديد الذي نشأ في الحياة الأكاديمية في مواجهة كورونا، فلن يتضرر الطلاب المتسربون فقط - بل ستكون هناك نكسة شديدة في الاستفادة من التعليم العالي في إسرائيل».

ويضيفون «أن الاستطلاع يهدف إلى وضع مرآة تعكس لرؤساء مؤسسات التعليم العالي الوضع في هذا الوقت في مواجهة تداعيات كورونا. من المهم تحليل البيانات وتحديد نتائج قابلة للقياس من أجل إحداث تغيير مؤكد في قوة المجتمع الإسرائيلي - والذي يتم قياسه بالطبع بدقة من خلال قوة الحلقات الأضعف في السلسلة. أزمة كورونا تطرح تحديات وفرصاً ملموسة جداً للمجتمع والأوساط الأكاديمية، لذلك من المهم جداً الاستعداد الآن ومواجهة التحديات العملية التي يفرضها كورونا على الأوساط الأكاديمية، لدراسة الفرص والسبل لزيادة التعليم العالي في مناطق الأطراف».

وزير التعليم العالي، إلكين، صرّح أنه «من المستحيل الجلوس مكتوفي الأيدي وانتظار مرور الأزمة لتقييم آثارها. تطرح لنا أزمة كورونا العديد من التحديات والفرص. أول من يتأثر بالأزمة الاقتصادية التي تجد دولة إسرائيل نفسها فيها هم سكان مناطق الأطراف الاجتماعية والجغرافية بشكل عام، والطلاب بينهم بشكل خاص. يجب أن نفعل كل ما هو ممكن حتى لا تضر هذه الأزمة بالطلاب المهتمين بالتعليم العالي. ومع ذلك، فإن الأزمة تجلب معها فرصة كبيرة - سيسمح تطوير التعلم الرقمي للفرد بالتعلم وإكمال شهادة دون الوصول فعلياً إلى الحرم الجامعي. سيسمح هذا للطالب من الأطراف بالحصول على التعليم العالي دون دفع أجر سكن في مدينة أخرى، حتى على المستوى الدولي. هذه فرصة رائعة ويجب أخذها في الاعتبار، سيرغب الطلاب من إسرائيل في الدراسة عن بُعد في جامعات في الخارج.«

لكن الحقيقة هي أن كلام الوزير يسقط في الإمتحان العملي. فقد صوت الكنيست الأسبوع الماضي على اقتراح قانون قدمته كتل من المعارضة، لتقديم مساعدة اقتصادية للطلاب الجامعيين في فترة الطوارئ الراهنة. لكن الائتلاف الحكومي الذي يعتبر إلكين من أبرز شخصياته، وأحد أكثر المقرّبين فيه من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، أعلن مسبقاً أنه سيصوت ضد هذا القانون، بل قال وزير التعليم العالي في كلمة له أمام الكنيست إنه ضد القانون وسيعمل على إسقاطه!

القانون المُقترح يشمل ٣ عناصر أساسية، أولها تعويض من الدولة للجامعات والمعاهد التي تقوم بخفض القسط التعليمي الذي يجب أن يدفعه الطلاب؛ تعيين مسؤول خاص لشؤون كورونا في كل جامعة وظيفته تقوية الاتصال والعلاقة بين الطلاب والمؤسسات الأكاديمية التي يدرسون فيها؛ والعنصر الثالث، إلغاء جميع الغرامات التي فُرضت على طلاب اضطروا لترك المساكن الجامعية بسبب المصاعب الاقتصادية خلال الأزمة. هذه المطالب تستدعي تحرير ميزانيات للجامعات وقرار حكومي يضع حلولا مُكلفة وليس ثرثرات بلا أثَر بصورة تصريحات كلامية ملؤها الحديث الرغبوي الذي يخلو من أي التزام كما فعل الوزير. الكلام الخالي من جوانب فعلية والالتزامات الحقيقية لن يساعد أي طالب في ضائقة مهدّد بالتسرّب على العودة للدراسة الأكاديمية.

رؤساء الجامعات: الوضع الحالي قد يوسع الفجوات في المجتمع

من جهته، وعلى الرغم من أنه ما زال يمتنع عن خطوات احتجاجية وازنة، طالب الاتحاد العام للطلاب الجامعيين، يوم الثلاثاء الماضي، بتخفيض بنسبة ٣٠٪ في الأقساط الدراسية الأكاديمية في العام الدراسي الجديد، بسبب الأضرار الاقتصادية التي يعاني منها العديد من الطلاب عقب الأزمة، وأيضاً بسبب الأضرار التي لحقت بجودة التدريس في إطار التعلم عن بعد. في أيار الماضي، بعد الموجة الأولى، ذكر الاتحاد الطلابي الاسرائيلي أن ٤٥٪ من الطلاب العاملين فقدوا عملهم أو تم إخراجهم الى عطلات غير مدفوعة الأجر، وأن ٥٠٪ من الطلاب أفادوا بأنهم أجبروا على الحصول على دعم مالي من أهلهم.

وفي تقرير للصحافي ليئور ديتل (ذي ماركر) قبل أيام، أكد أن الجامعات تخشى من أنه بالتوازي مع زيادة عدد المتسجّلين للدراسة، ستكون هناك زيادة في عدد المتسربين نتيجة الأزمة الاقتصادية التي فقد خلالها العديد من الطلاب وظائفهم بسببها. بالمجمل، سيبدأ حوالي ٧٤٠٠ طالب جديد دراساتهم هذا العام - وهي زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة. لكن على عكس الادعاءات بتحسن الوضع الاقتصادي للجامعات بسبب انخفاض النفقات المتعلقة بتشغيل الحرم الجامعي، فإنه وفقاً للتقديرات الأولية للمؤسسات، كان هناك انخفاض بنسبة ٣٥٪ -٤٠٪ في التبرعات للجامعات، وهي مصدر الميزانية الجدية لهذه المؤسسات، ووفقاً لمسؤولين كبار في الجهاز الأكاديمي، فإن انخفاض التبرعات أكبر.

ورداً على سؤال التقرير الصحافي لرؤساء الجامعات: هل أنت قلق من زيادة معدلات تسرب الطلاب؟ قال رئيس الجامعة المفتوحة البروفسور ميمي آيزنشتات: «نلاحظ انخفاضاً في عدد الطلاب، خاصة من الجمهور العربي، بعد سنوات من الزيادة الكبيرة في أعدادهم. قد يكون ذلك لأسباب اقتصادية أو ضعف الوصول إلى نقاط النهاية. نحن نبذل قصارى جهدنا لمنعهم من التسرب، من خلال فصول التعزيز والمساعدة. واجه بعض الطلاب صعوبات مالية وتحطم أحلامهم. أرادوا الجمع بين الدراسة والعمل، وقد أحبطت الأزمة أحلامهم. بعضهم من طلاب الجيل الأول. لقد بذلنا الكثير من الجهد في تمويل الجامعة وجمعنا المزيد من الأموال لمساعدة الطلاب في تمويل دوراتهم الأخيرة لإكمال الدرجة لكن الوضع معقد».

أما رئيس جامعة حيفا البروفسور رون روبين فردّ بالقول: «إنه أمر مقلق. نحاول معالجة وتقليل المتسربين، ولكن لا شك في أن هناك طلاباً تعرضوا للضرر لأسباب اقتصادية. نحاول الوصول إلى الجميع، لكننا ندرك أن فرص التسرّب في الواقع الذي نحن فيه أعلى».

وأقرّ رئيس الجامعة العبرية البروفسور آشر كوهين: «هذه أزمة. ليس لدي شك في أن قسماً كبيراً من الطلاب يواجه تحديات اقتصادية كبيرة. لدينا صندوق مساعدات وفي العام الدراسي السابق جمعنا تبرعات للطلاب الذين واجهوا صعوبات وسنقوم بذلك هذا العام أيضاً. لكن الأزمة أكثر حدة هذا العام».

بخصوص مسألة أن الطلاب من خلفيات اقتصادية ضعيفة هم الذين سيتضررون أكثر، قال آيزنشتات: «من المثير للقلق أن الوضع الحالي قد يوسع الفجوات في المجتمع. فمن ناحية، أتاح فيروس كورونا التعليم الجيد عن بعد للطلاب على مستوى ما، ولكن بدون الدعم المناسب للطلاب في المناطق المحرومة والأطراف سوف تتراكم الفجوات - وهي مشكلة. لقد اعتمد الوصول إلى التعليم العالي دائماً على الوضع الاقتصادي وهو ما نحاول محاربته، لكن الأزمة الحالية خلقت واقعا أقسى».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية